



البنك المركزي التونسي



مشاركة محافظ البنك المركزي التونسي في الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب

25 فيفري 2019



المحاور

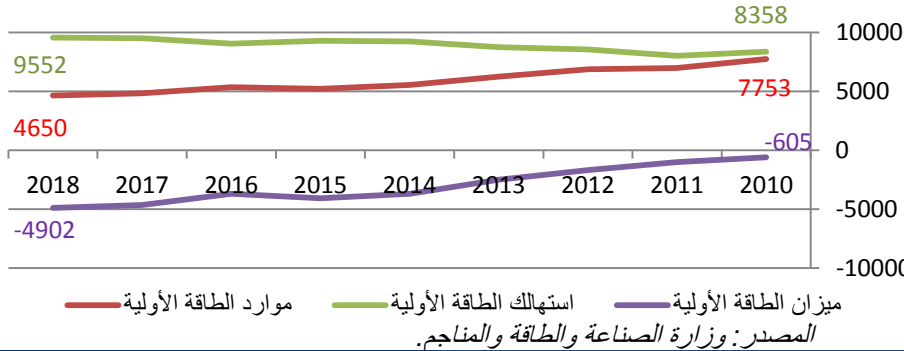
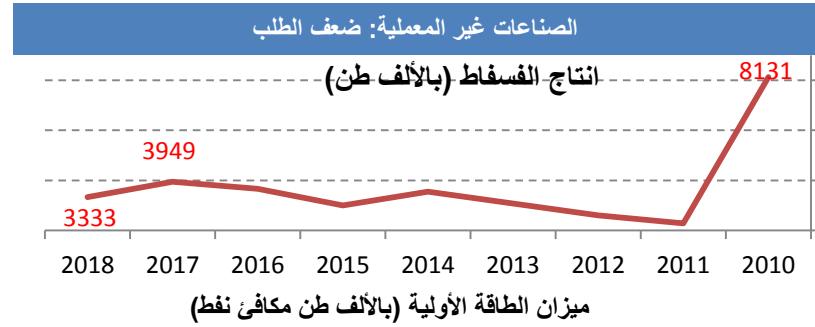
• القطاع الحقيقي	•	ترابط بين قطاعات الاقتصاد
• القطاع الخارجي: ميزان المدفوعات	•	
• القطاع الخارجي: سوق الصرف والموجودات الصافية من العملة	•	
• القطاع النقدي	•	
• نشاط القطاع البنكي	•	
• الدراسة الوطنية حول الاندماج المالي	•	
• التقييم السيادي المسند إلى تونس من قبل الوكالات الدولية لتصنيف المخاطر	•	تأثير اختلال
• المفاوضات مع صندوق النقد الدولي	•	التوازنات الكلية
• تنفيذ خطة عمل مجموعة العمل المالي	•	اللجنة
• الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي التونسي 2019-2021	•	التونسية
• مواكبة البنك المركزي لتطورات التقنيات المالية الحديثة fintech	•	للتحليل
• تنشيط العلاقات مع المصارف المركزية لبلدان اتحاد المغرب العربي	•	المالية
		البرامج
		المستقبلية
		البنك
		المركزي

القطاع الحقيقي

النمو الاقتصادي

- مستوى ضعيف للنمو رغم ارتفاعه الطفيف في سنة 2018: يفسر خاصة بالقطاع الفلاحي والخدمات.
- ضعف نشاط الصناعات المصدرة: الصناعات الميكانيكية والكهربائية، الطاقة والفسفاط ومشتقاته بما يؤثر سلبا على التوازنات الخارجية.

الصناعات المعملية: ضعف الطلب الخارجي			
2019 prév.	2018	2017	
1,6	1,8	2,4	النمو في منطقة الأورو



النمو الاقتصادي حسب القطاعات بـ%

	2018	2017	2016	2015
النمو	2,5	1,9	1,0	1,1
الفلاحة	9,8	2,0	8,5-	12,5
الصناعات المعملية	0,3	0,5	0,4	0,4
الصناعات غير المعملية	1,2-	3,4-	1,5-	4,1-
الخدمات المسوقة	3,3	4,5	3,2	0,6-
الخدمات غير المسوقة	0,3	0,7	2,4	3,3

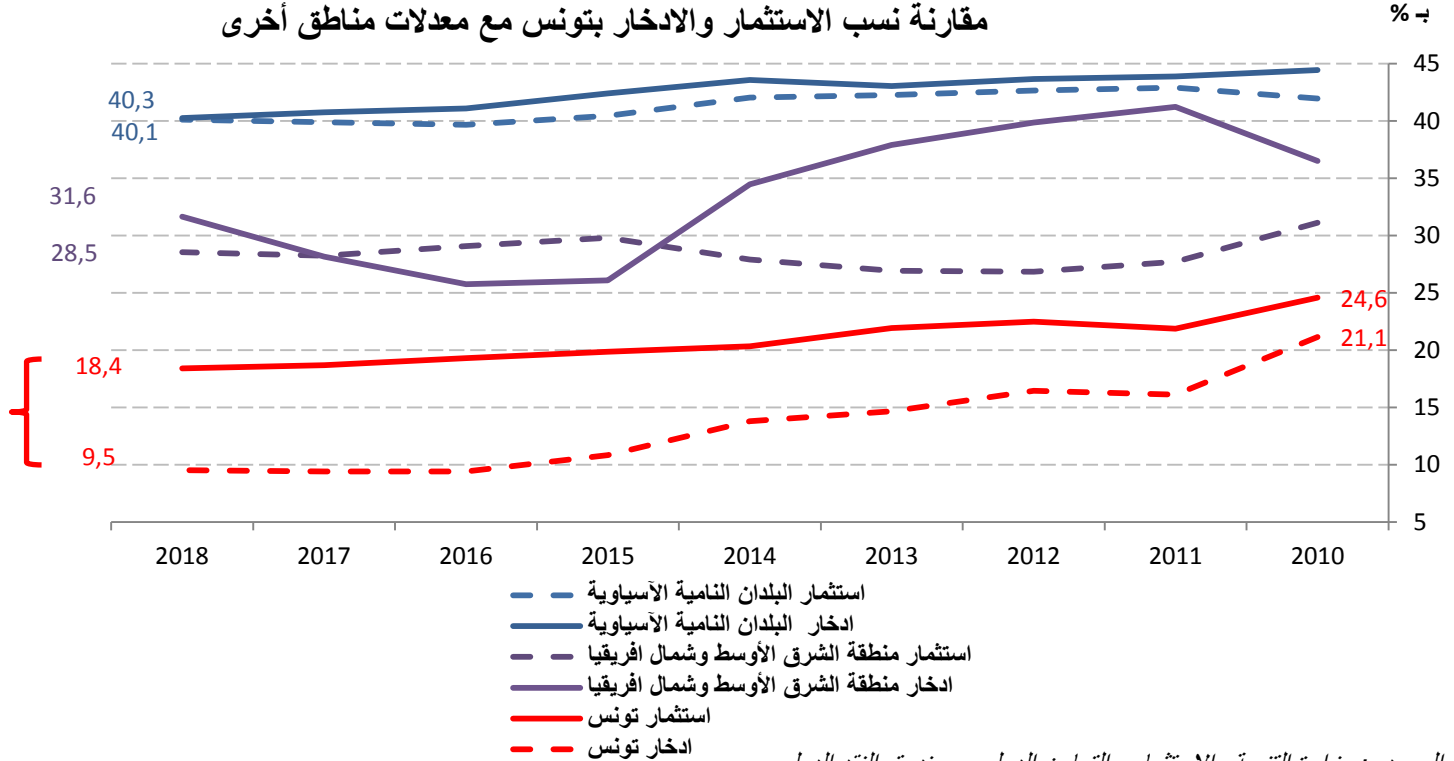
المصدر: المعهد الوطني للإحصاء.

اختلال التوازن الداخلي

- ضعف الاستثمار والادخار في تونس مقارنة بمعدلات السنوات السابقة ومعدلات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- ضعف الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر (حصة كبيرة لقطاع الطاقة).
- تراجع الادخار = ارتفاع حصة الاستهلاك بما في ذلك المواد المستوردة.

ترابط بين الاختلال الداخلي والاختلال الخارجي

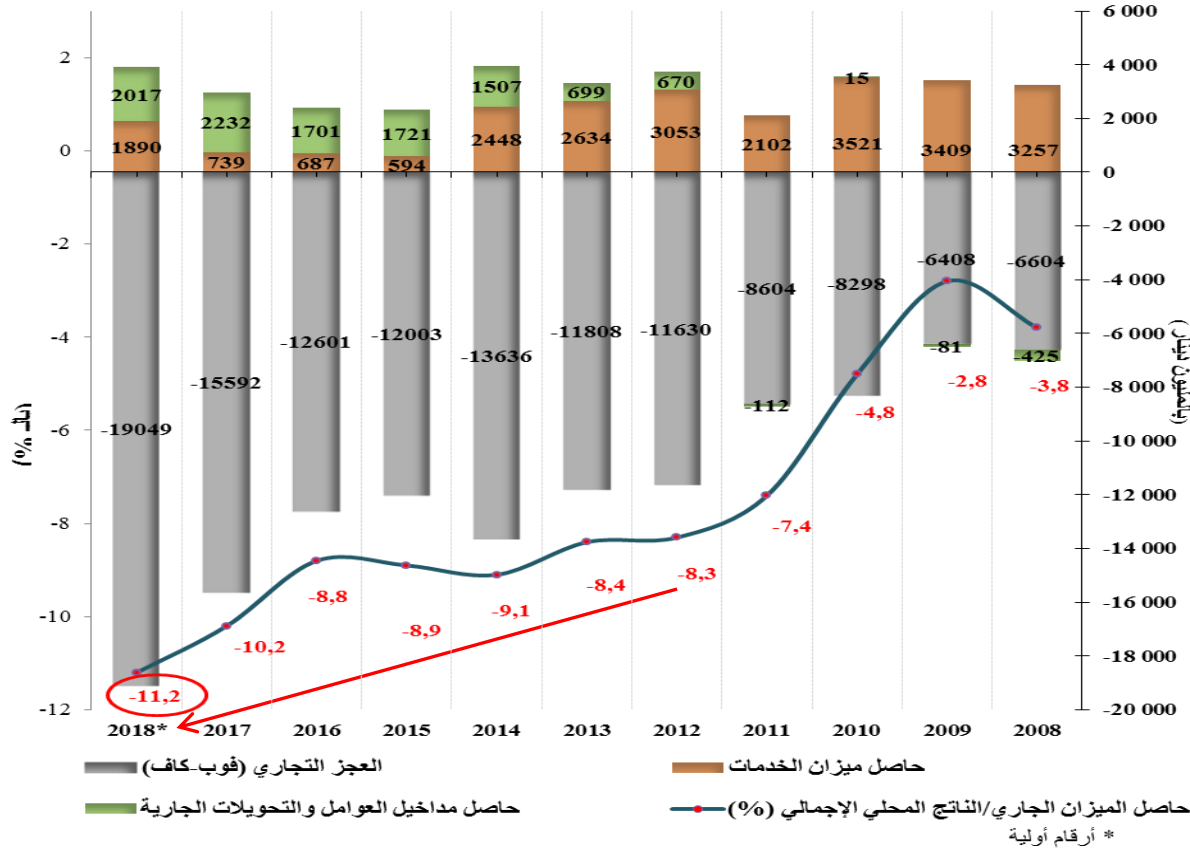
مقارنة نسب الاستثمار والادخار بتونس مع معدلات مناطق أخرى



توسع
فجوة
التمويل

القطاع الخارجي: ميزان المدفوعات

تطور أهم حواصل الميزان الجاري



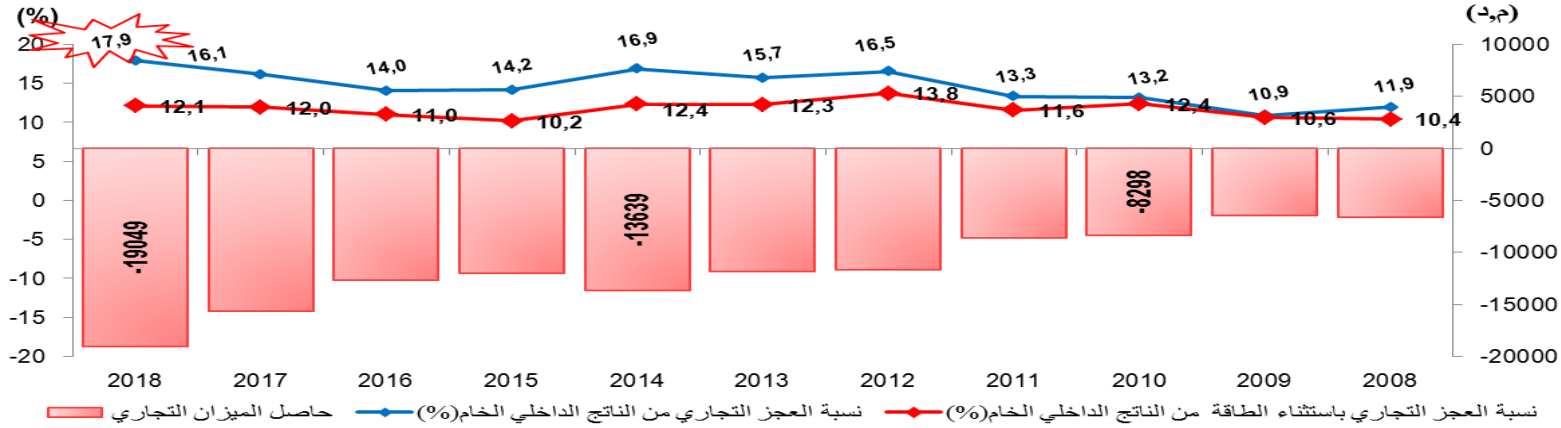
تفاقم هام للعجز التجاري (فوب-كاف) خلال السنوات الأخيرة ليقف فوق 19 مليار دينار خلال سنة 2018 مقابل 8 مليارات خلال سنة 2010

انتعاشة نسبية لفائض ميزان الخدمات خلال سنة 2018 مقابل مستويات محدودة خلال الفترة 2015-2017 بالعلاقة مع تدهور الوضع الأمني

حفاظ فائض ميزان مداخليل العوامل والتحويلات الجارية على مستوى ملموس بالعلاقة أساسا مع تطور مداخليل الشغل.

تطور المبادلات التجارية

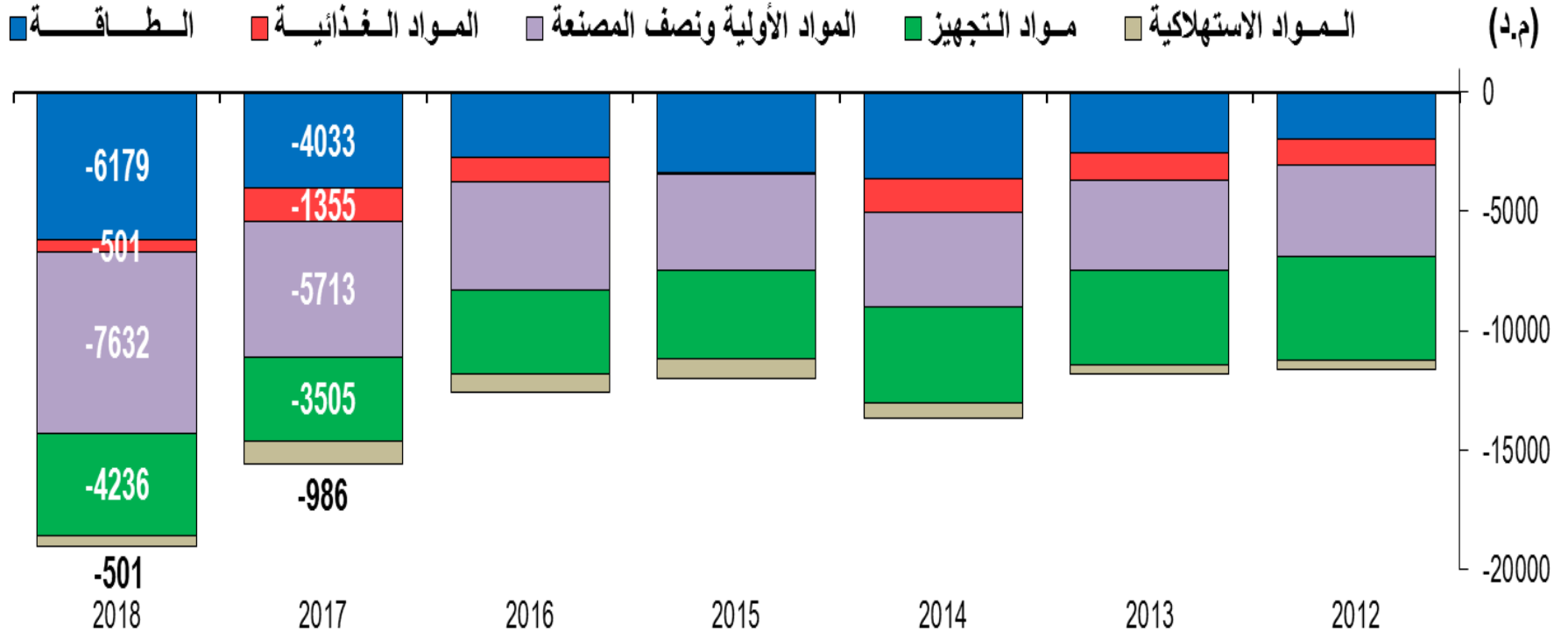
- تواصل تفاوت نسق الواردات مقارنة بالصادرات (20٪ و 19,1٪ على التوالي)
- مستوى قياسي للعجز التجاري (فوب/كاف) خلال سنة 2018 ليتجاوز 19 مليار دينار مسجلا بذلك توسعا بـ 22,2٪ مقارنة بسنة 2017.
- معدل عجز شهري قدره 1,6 مليار دينار سنة 2018 مقابل 1,3 مليار دينار خلال سنة 2017.



التغيرات بـ %	القيمة (م د)					
	2018/2017	2017/2016	السنة			
			2018	2017	2016	
الميزان التجاري الجملي						
	19,1	18,1	40986,2	34426,6	29145,6	الصادرات
	20,0	19,8	60035,2	50018,7	41746,8	الواردات
	-3457,1	-2990,8	-19049,1	-15592,1	-12601,2	حاصل الميزان التجاري
	-0,5	-1	68,3%	68,8%	69,8%	نسبة التغطية (%)
ما عدى ميزان الطاقة						
	19,4	17,7	38657,6	32379,2	27502,6	الصادرات
	17,3	17,5	51527,3	43938,3	37400	الواردات
	-1310,6	-1661,7	-12869,7	-11559,1	-9897,4	حاصل الميزان التجاري
	1,3	0,2	75,0%	73,7%	73,5%	نسبة التغطية (%)

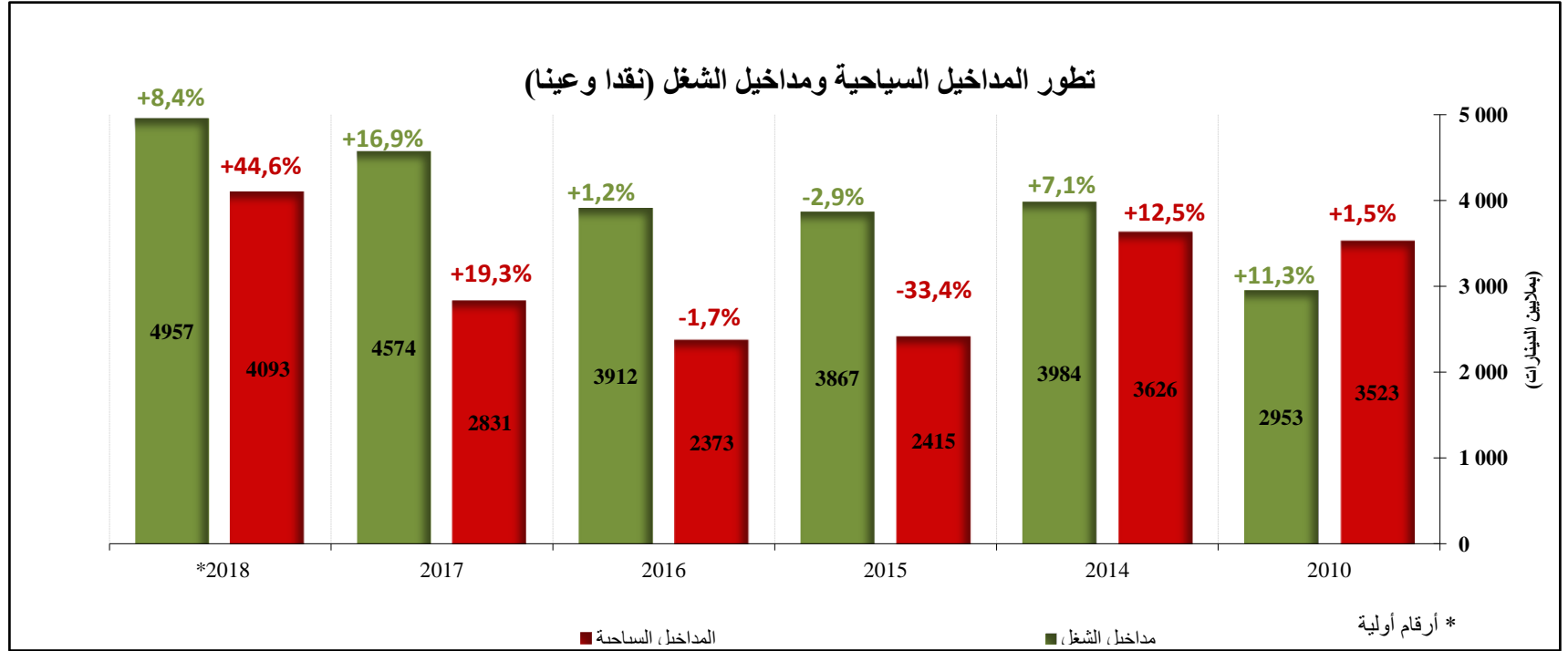
أهم العوامل المؤثرة على الميزان التجاري خلال سنة 2018

- توسع عجز ميزان الطاقة بحوالي 2,2 مليار دينار ليلبلغ 6,2 مليار دينار وهو مستوى مرتفع يعزى بالأساس إلى ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية (+30,7٪) و محدودية الإنتاج.
- زيادة العجز التجاري في ميزان المواد الأولية و نصف المصنعة وكذلك عجز ميزان مواد التجهيز بنسبة -33,6٪ و -20,9٪ على التوالي.
- تواصل انخفاض مبيعات قطاع الفسفاط ومشتقاته (-2,7٪).
- تواصل تسجيل عجز على مستوى الميزان الغذائي رغم تقلصه خلال سنة 2018 (-501 م.د مقابل -1355 م.د خلال سنة 2017).



العائدات السياحية ومداخيل الشغل

- تحسن المداخيل السياحية بالعملة : إلا أن مقابلها بالدولار بقي أقل من مستوى سنة 2010.
- عودة نسبية للأسواق التقليدية مع بقائها أقل من سنة 2010: البيئات السياحية للأوروبيين (16,8 مليون وحدة في سنة 2018 مقابل 29,4 مليون في سنة 2010).
- تراجع نسبة تغطية عجز الميزان التجاري بالعائدات السياحية ومداخيل الشغل: 47,5% في سنة 2018 مقابل 78% في سنة 2010. مما انجر عنه توسع العجز الجاري وضغوطات هامة على سعر الصرف ومدخرات العملة والمديونية الخارجية.

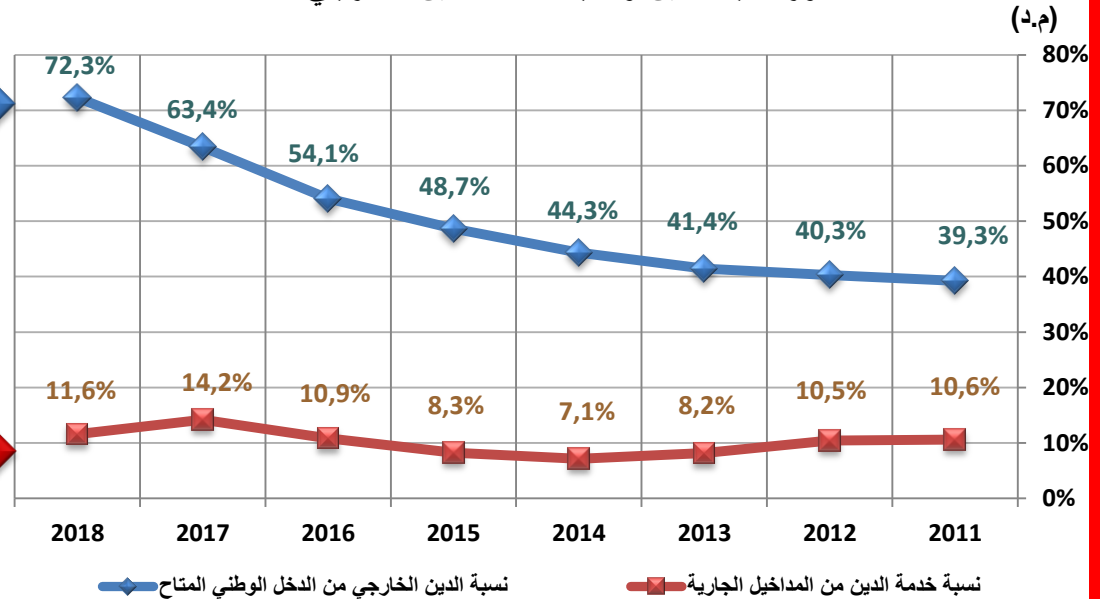


مؤشرات الدين الخارجي

- حاجيات هامة لتمويل العجز الجاري وتسديد أصل الدين
- في ظل ضعف مستوى الاستثمارات الأجنبية، تم استكمال مخطط التمويل الخارجي عبر اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، أساسا، طويل الأجل.
- تأثيرات الصّرف على تنامي قائم الدين مقابل ضعف النمو الاقتصادي

ارتفاع هام للدين الخارجي ولخدمة الدين

تطور نسبة الدين ونسبة خدمة الدين الخارجي



في موفى 2018، بلغ قائم الدين الخارجي المتوسط وطويل المدى 78 370 م.د.

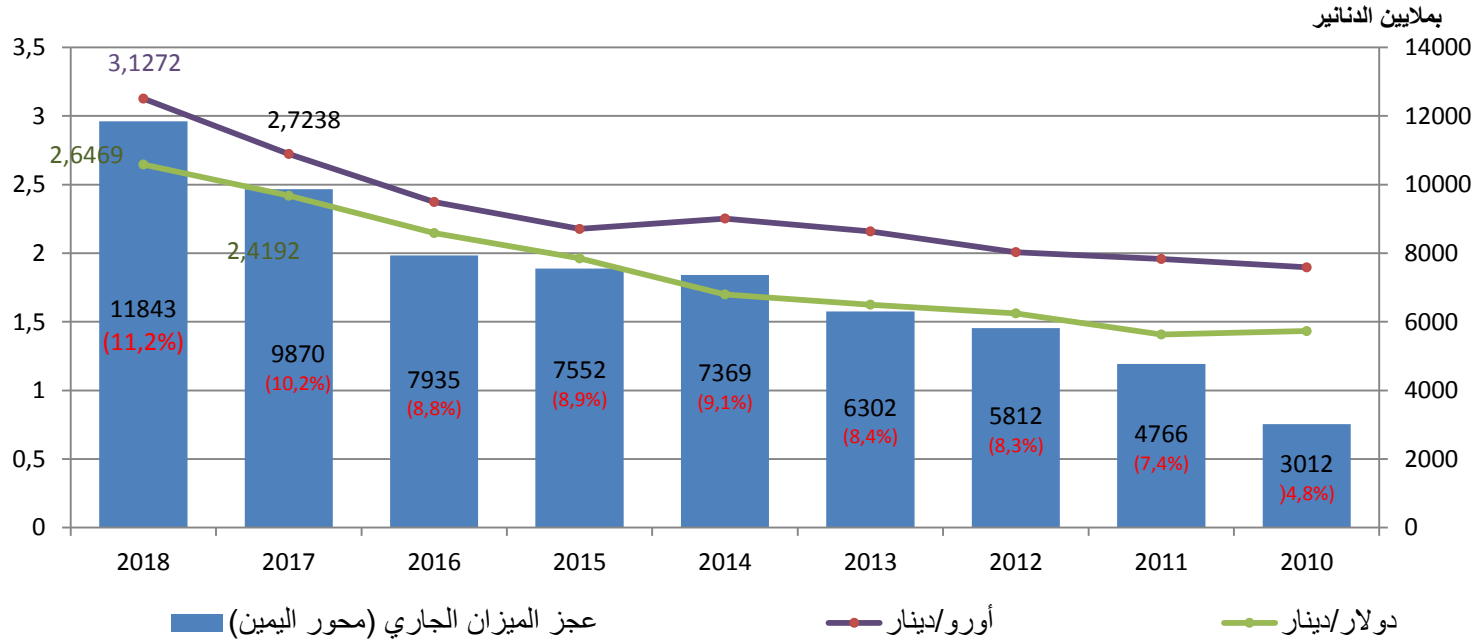
بلغت خدمة الدين سنة 2018 حوالي 6.7 مليار دينار، ومنتظر أن تتجاوز 9 مليار دينار في سنة 2019.

القطاع الخارجي:
سوق الصرف والموجودات
الصافية من العملة

اختلال التوازن الخارجي

اتساع ملحوظ لعجز الحساب الجاري مما أثر سلباً على سعر صرف الدينار.

تطور عجز الميزان الجاري وسعر صرف الدينار مقابل الأورو
والدولار الأمريكي (بالمعدلات السنوية)*

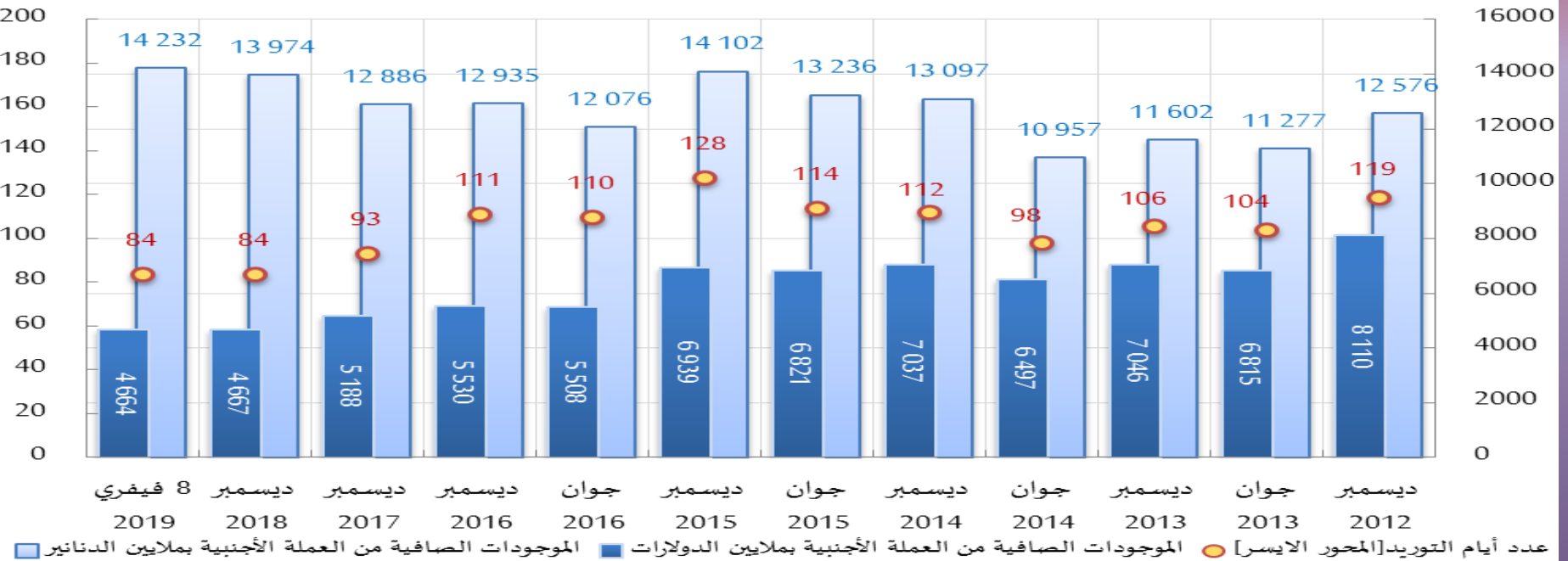


* الأرقام بين قوسين (نسبة العجز الجاري من الناتج المحلي الاجمالي).

تطور الموجودات الصافية من العملة

- انخفاض حاد للموجودات الصافية من العملة:
أهمية النفقات خاصة لتغطية مصاريف الطاقة مقابل ندرة المداخيل بالعملة بالرغم من التحسن المسجل في قطاع السياحة ومداخيل الشغل.

الموجودات الصافية من العملة الأجنبية بحساب الدينار والدولار الأمريكي وعدد أيام التوريد



تطور سعر صرف الدينار منذ 2011

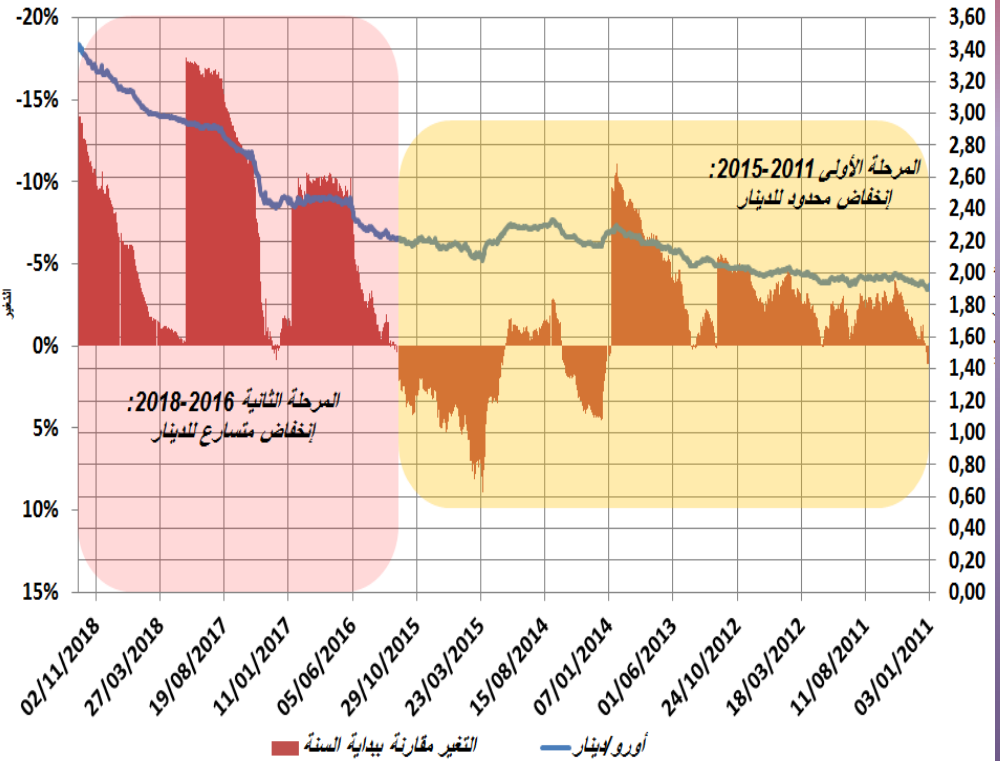
المرحلة الأولى: انخفاض محدود للدينار

على الرغم من الإرباكات التي نتجت عن الثورة فقد ساعدت بعض العناصر الإيجابية على احتواء الضغوطات على سعر الدينار خلال الفترة الأولى لما بعد الثورة بما في ذلك التفاؤل والحماسة الناجمين عن الديمقراطية الوليدة والدعم القوي للمجتمع الدولي للتجربة التونسية هذا إلى جانب الموجودات المطمئنة من الاحتياطات بالعملة.

المرحلة الثانية: مثلت الهجمات الإرهابية لعام 2015 نقطة انعطاف حاد للاقتصاد الوطني: أزمة قطاع السياحة، انعدام الثقة لدى المستثمرين الأجانب، انخفاض النمو، تفاقم غير مسبوق للعجز المزدوج، تفاقم غير مسبوق للمديونية، تخفيض متكرر للترقيم السيادي، شكوك حول الدعم المالي الدولي وصعوبة الولوج إلى الأسواق المالية العالمية. وقد ساهمت مختلف هذه العوامل في تغذية شكوك المتعاملين الاقتصاديين حول ديمومة التوازنات الاقتصادية الكلية على المدى المتوسط والبعيد، في ظل **تعمق الفجوة بين المداخل والمصاريف بالعملة** مما ينبئ بانخفاض متسارع للدينار.

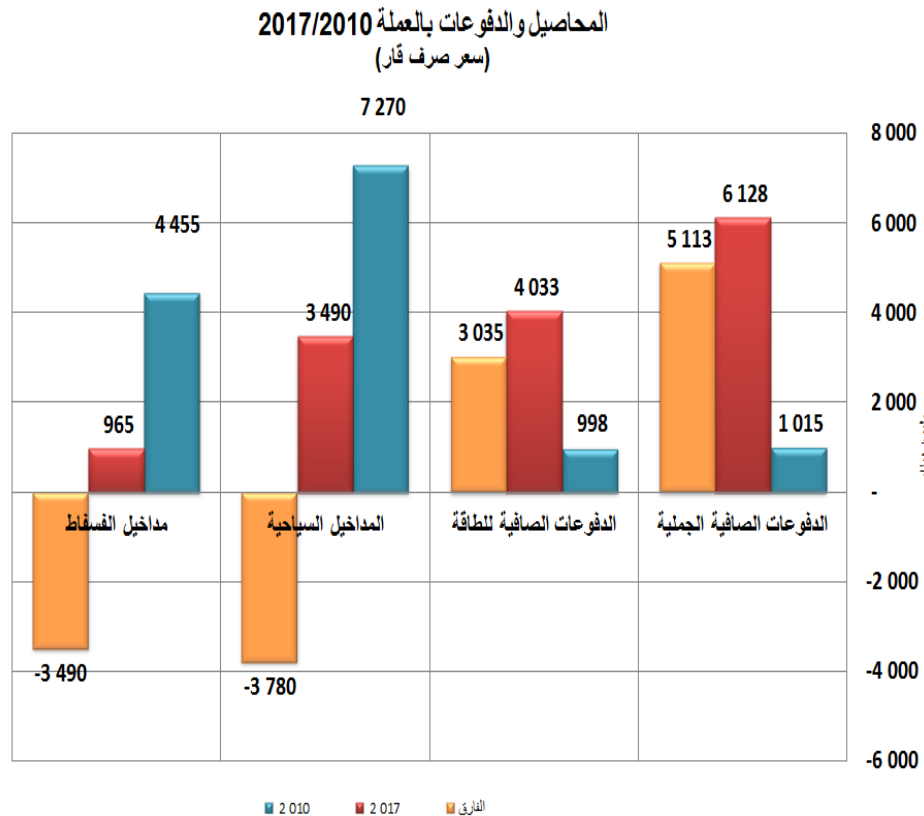
هذا وقد أدى التقلص السريع للاحتياطات من العملة لدى البنك المركزي جراء النسق المرتفع للنفقات بالعملة إلى جانب تراجع قدرة تونس على تعبئة التمويلات الخارجية إلى مزيد ترشيد تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف تجنباً لخطر استنفاد هذا الاحتياطي الاستراتيجي.

تطور سعر الصرف أورو/دينار 2011-2018



أسباب ارتفاع مستوى دفعاتنا الصافية بالعملة

تضاعف صافي الإنفاق بالعملة للاقتصاد التونسي 6 مرات بين سنتي 2010 و 2017 لينتقل من واحد مليار دينار إلى 6 مليارات دينار. ويعزى ارتفاع صافي الإنفاق من العملة الأجنبية خلال هذه الفترة الى تضاعف نفقات الطاقة بأربع مرات، من ناحية، و إلى الانكماش الشديد لكل من إيرادات السياحة وعائدات الفسفاط بحوالي 50% و 75% على التوالي، من ناحية أخرى.

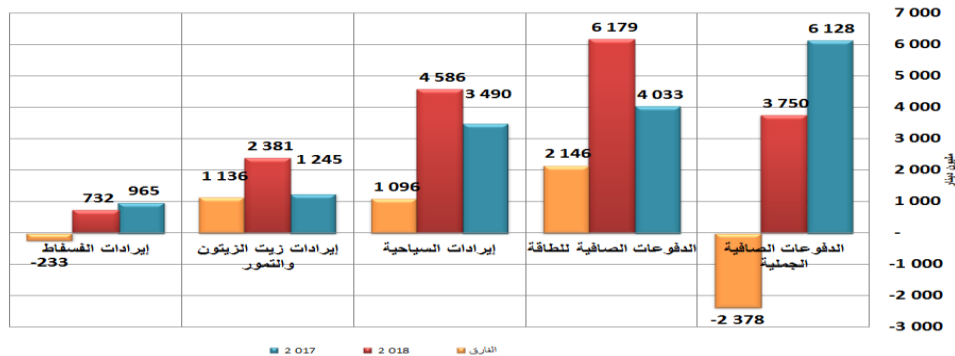


تأثير انخفاض الدينار على النفقات الصافية بالعملة

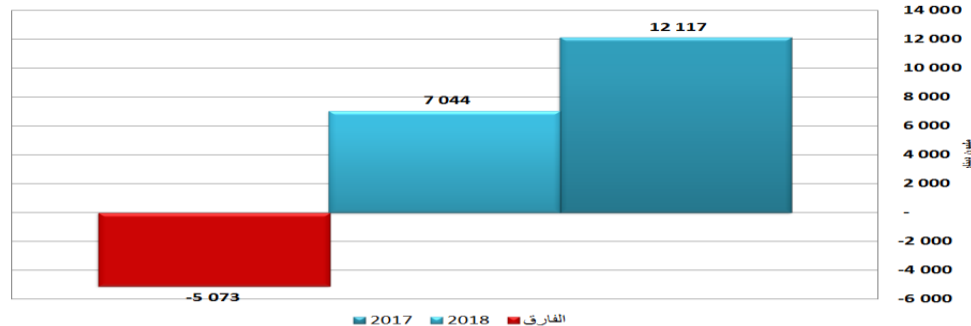
تراجع صافي الإنفاق من النقد الأجنبي بـ 2,3 مليار دينار سنة 2018 مقارنة بـ 2017، على الرغم من الزيادة المستمرة في صافي نفقات الطاقة التي بلغت ملياري دينار. كما شهدت الإيرادات السياحية ومبيعات زيت الزيتون والتمور تطورا ايجابيا. و تشير تقديراتنا كذلك إلى أن انخفاض قيمة الدينار ساهم في تقليص قسط النفقات الصافية ذات القابلية للتأثر بتغيرات سعر الصرف بأكثر من 5 مليارات دينار.

وبالتالي فإن انخفاض سعر صرف الدينار بصدد التأثير بصفة فعلية في الحجم الحقيقي للواردات، وهو ما يمكن ملاحظته جليا من خلال انخفاض النفقات الصافية بالعملة للاقتصاد التونسي بين سنتي 2017 و 2018. وتجدر الإشارة الى أن مقارنة العجز التجاري بالدينار الجاري لا تعطي صورة حقيقية عن هذه التطورات، سيما وأن قيمة العجز التجاري بالدينار تحتوي أيضا أثر تراجع سعر الصرف ولا يعكس بالتالي التدفقات الحاصلة بالعملة الأجنبية التي تؤثر على مخزون النقد الأجنبي.

المحاصيل والدفعات بالعملة 2018/2017
(سعر صرف قار)



الدفعات الصافية الجمالية الحساسة لسعر الصرف
(سعر صرف قار)



الاحتياطات بالعملية من أهم مقومات الاستقرار المالي والاقتصادي

لماذا يتحتم الحفاظ على مستوى معين للاحتياطات من العملة؟

مخزون الاحتياطات من العملة هو أحد أهم مقومات الاستقرار المالي والاقتصادي، حيث أنه :

- ✓ يمكن من تغطية الفارق بين إيراداتنا ونفقاتنا بالعملات الأجنبية والإيفاء بالتزاماتنا مع الخارج؛
- ✓ يعد بمثابة تأمين للمانحين وأسواق رأس المال العالمية من حيث القدرة على سداد الديون مما يسهل الحصول على التمويلات الخارجية لفائدة القطاعين العام والخاص؛
- ✓ يعد بمثابة تأمين للمستثمرين الأجانب للقيام بمشاريع في تونس؛
- ✓ يمثل معطى هام جدا في تحديد التقييم السيادي لتونس الذي يؤثر بصفة كبيرة على كلفة التمويلات الخارجية؛
- ✓ يمثل ضمانا هامة لتعبئة الإيداعات بالعملية لدى البنوك التونسية؛
- ✓ يشكل درعا ضد أزمات ميزان المدفوعات، كما كان الشأن عقب ثورة 14 جانفي...

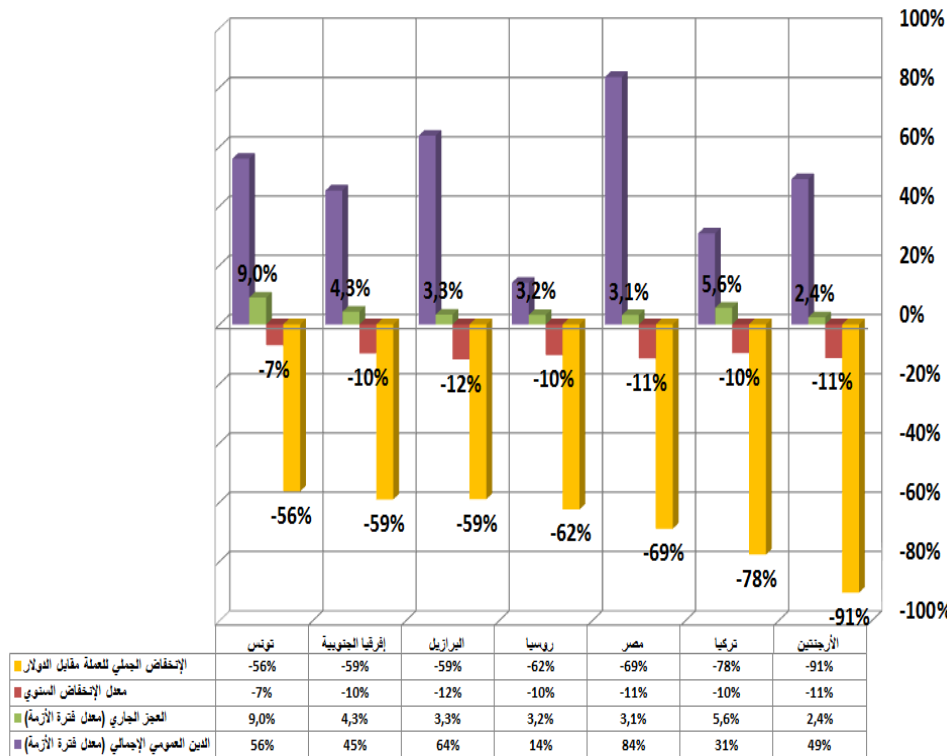
انخفاض الدينار التونسي هل هو أمر استثنائي؟

من بين أهم البلدان الصاعدة التي واجهت صعوبات اقتصادية حادة منذ عام 2011 سجلت تونس أقل انخفاض في عملتها (7٪ سنويا مقابل معدل 11٪ لبقية المجموعة)، رغم أنه في المقابل عرفت تونس أعلى مستوى لعجز الحساب الجاري من بين المجموعة (مرتين ونصف أعلى من معدل باقي المجموعة أي 9٪ بالنسبة لتونس مقابل 3.6٪ بالنسبة لباقي المجموعة)، كما تتجاوز نسبة المديونية العمومية في تونس بـ 10 نقاط مائوية متوسط نسبة المديونية العمومية لبقية المجموعة (56٪ بالنسبة لتونس مقابل 47٪ لبقية المجموعة).

تبين هذه المقارنة حقيقتين أساسيتين :

- الأولى هي أن البنك المركزي قام بتوظيف كل الوسائل المتاحة **للتخفيف من حدة الصدمة الخارجية** على قيمة الدينار التونسي.
- أما الثانية فهي تفيد أنه لا يوجد بنك مركزي في العالم قادر على منع انخفاض قيمة عملته عندما يتعمق الاختلال بين العرض والطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف ويكتسي صبغة هيكلية، مما يهدد باستنزاف مخزون احتياطات النقد الأجنبي ويدفع البلاد نحو عتبة الإفلاس.

تطور عملات البلدان الصاعدة التي شهدت أزمات منذ 2011



انخفاض الدينار التونسي هل هو أمر استثنائي؟ - تابع

سعر الصرف هو متغير اقتصادي كلي يعكس تراكم المعلومات التي تتبلور وتتطور وفقا لتوقعات المتعاملين فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للبلد. ويعد انخفاض قيمة العملة وسيلة لتعديل الاختلالات الاقتصادية، يتوجب قبولها وإدارتها بطريقة عقلانية بالاستناد إلى العلوم الاقتصادية والدروس المستفادة من التجارب المقارنة، من أجل إرساء أسس اقتصادية سليمة تعمل وفقاً لآليات التعديل الذاتي للاختلالات لضمان ديمومتها.

إن الحفاظ على مصداقية سياسة الاقتصاد الكلي في تونس يتطلب أن يظل البنك المركزي الضامن الأول للاستقرار النقدي والمالي والمدافع الرئيسي عن المبادئ الأساسية التالية :

- محاربة التضخم كمهمة رئيسية للبنك المركزي تستوجب تعبئة كل الطاقات والوسائل لضمانها.
- الحفاظ على مخزون مناسب من احتياطات العملات الأجنبية وهو أولوية لضمان استمرار النشاط الاقتصادي والقدرة على سداد الديون.
- لا يمكن لأي سلطة نقدية في العالم أن تدافع بصفة مستمرة عن عملة تشهد مغالاة في سعرها بسبب اختلالات هيكلية لتوازنها الاقتصادية.

كيف يمكن تحقيق استقرار الاحتياطيات والدينار بصفة هيكلية؟

- إن استقرار المخزون من العملة وقيمة الدينار بصفة هيكلية ليست مسألة نقدية بل هي عملية حوكمة اقتصادية كلية بامتياز نذكر من أهم محاورها :
- ✓ استئناف نسق منتظم لإنتاج الفسفاط؛
 - ✓ الرفع من إنتاجية الاقتصاد التونسي عن طريق إعادة عجلة التصنيع ووضع سياسات قطاعية واضحة تهدف إلى توفير الانتاج والحد من الواردات؛
 - ✓ تنويع قاعدة التصدير من خلال تعزيز المنتجات الميكانيكية والكهربائية وكل ما يخص مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وكذلك قطاعات الخدمات الأخرى (الصحة، التعليم، الثقافة، الطاقات المتجددة والبديلة...)
 - ✓ ضمان متلازمات الإستثمار المحلي والأجنبي: الأمن - الاستقرار الاجتماعي - الاستقرار السياسي؛
 - ✓ إعادة التفاوض بشأن اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة مع بعض البلدان بهدف إدراج خطوط تمويل تمكن من الحد من التأثير المباشر لهذه الاتفاقيات على المخزون من العملة؛
 - ✓ إعادة تفعيل آلية مؤشر التعاون الصناعي مع جميع الدول الشريكة والتي تكرس مبدأ الاستيراد مقابل التصدير؛
 - ✓ صياغة استراتيجية كاملة لرقمنة وسائل الدفع للحد من تداول النقد وضمان متابعة جميع المعاملات الاقتصادية...

الترقيم السيادي المسند إلى تونس من قبل الوكالات الدولية لتصنيف المخاطر

ما هي آخر التطورات في ما يتعلق بالترقيم السيادي المسند إلى تونس من طرف الوكالات الدولية لتصنيف المخاطر؟

تتولى حاليا ثلاث وكالات ترقيم إسناد ترقيم سيادي للمخاطر التونسية، وهي الوكالة الأمريكية "Moody's" والوكالة الأوروبية "Fitch Ratings" و الوكالة اليابانية "R&I" وذلك بعد سحب الترقيم المسند من قبل وكالة "Standard & Poor's"، في نوفمبر 2013.

و يتبين الترقيم المسند حاليا من قبل هذه الوكالات إلى تونس كالتالي :

الوكالة	الترقيم	الأفاق	تاريخ إسناد الترقيم
Moody's	B2	سلبية	14 مارس 2018
Fitch	B+	سلبية	3 فيفري 2017
R&I	BB	سلبية	1 ماي 2017

يجدر التذكير الى أن الترقيم السيادي المسند من طرف الوكالات الدولية لتصنيف المخاطر عرف منذ سنة 2011 تدهورا كبيرا بسبب الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد ونظرا لتدهور الحالة الاقتصادية وتصاعد الاحتجاجات الاجتماعية، فقد تراجع 5 مرات مقارنة بأرفع ترقيم شهدته البلاد في 2010 بالنسبة لوكالتي Fitch و R&I (من BBB إلى B+ و من A- إلى BB تباعا) و 7 مرات بالنسبة ل Moody's (من Baa2 إلى B2).

كما شهدت سنة 2017 تغيير درجة التصنيف من طرف هذه الوكالات لتعكس نظرتها السلبية لمخاطر البلاد التونسية، حيث تغيرت من "درجة المخاطرة" إلى "درجة المخاطرة العالية" بالنسبة لوكالتي "Moody's" و "Fitch" ومن "درجة الاستثمار" إلى "درجة المخاطرة" بالنسبة لوكالة "R&I". ويسبق هذا الترقيم درجة المخاطر العالية للغاية ثم درجة التعثر المالي بشكل كامل.

وخلال سنة 2018، حافظت وكالتي Fitch و R&I على هذا الترقيم مع تغيير الآفاق من مستقرة إلى سلبية، في حين قامت وكالة Moody's بالتخفيض من جديد في الترقيم مع تغيير الآفاق أيضا من مستقرة إلى سلبية.

ماهي أسباب التخفيض في التقييم السيادي وتغير الآفاق خلال الفترة الأخيرة؟

تتمثل العوامل الرئيسية التي أدت إلى تخفيض التقييم السيادي في ما يلي :

- تدهور المالية العمومية الناتج عن الارتفاع المتواصل لمؤشرات الدين العمومي وخاصة منه الدين الخارجي ؛
- تفاقم وضعية القطاع الخارجي في ظل ارتفاع عجز الميزان الجاري و ما ترتب عن ذلك من انخفاض قيمة الدينار وضعف مخزون الاحتياطي من العملة الأجنبية؛
- و في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن هذه الوكالات تحذر من مخاطر عدم الاستقرار السياسي و الأمني والاضطرابات الاجتماعية والتي من شأنها أن تؤثر سلبا على قدرة الاقتصاد على الانتعاش و التحكم في الميزانية مع صعوبة إنجاز الإصلاحات الهيكلية؛
- وفي ما يتعلق بتغير الآفاق من مستقرة إلى سلبية من طرف الوكالات الدولية لتصنيف المخاطر خلال السنة الفارطة، فتتمثل أهم الأسباب في تواصل تردي الوضعية الاقتصادية وارتباط دعم جل المؤسسات المالية الدولية لتونس بمدى تقدم الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي.

ما هي انعكاسات التخفيض في التقييم السيادي؟

- لتراجع التقييم السيادي لتونس، وهو ترقيم تعتمد كل الأوساط المالية والاستثمارية العالمية في علاقة بلادنا، انعكاسات مباشرة تتمثل خاصة في تقلص الموارد الخارجية وارتفاع تكلفة تعبئة الموارد على السوق المالية الدولية بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة القروض المسندة من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية (قروض مجمعة، قروض شراء، قروض مالية...).
• كما لتراجع التقييم انعكاسات غير مباشرة تتمثل أساسا في ارتفاع كلفة التأمين المسند من قبل شركات تأمين القروض والتجارة الخارجية وتأثيره على الاستثمار المباشر الأجنبي لصعوبة استقطاب مستثمرين أجنب جدد.

ما هي العوامل التي من شأنها تحسين التقييم السيادي المسند إلى تونس؟

تتمثل أهم العوامل التي من شأنها تحسين التقييم السيادي المسند إلى تونس، والتي تمت الإشارة إليها من طرف وكالات التصنيف، خاصة في ما يلي :

- القيام بالإصلاحات التي تدعم الاستقرار المالي وتحد من المخاطر على الاقتصاد التونسي،
- تقليص العجز في الميزانية للحد من ارتفاع الدين العمومي ،
- الحد من العجز في الميزان الجاري بما يقلص من حاجيات التمويل الخارجي ويحسن مخزون الاحتياطي من العملة الصعبة، مما من شأنه استعادة العملة الوطنية لعافيتها.

ما هي الاستراتيجية المعتمدة من قبل البنك المركزي التونسي في هذا المجال؟

- تم وضع استراتيجية تواصل جديدة مع وكالات تصنيف المخاطر بالتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية. وتتضمن هذه الاستراتيجية إجراءات فورية وأخرى على المدى القصير والمتوسط. ويهدف هذا الإجراء إلى تأسيس علاقات مع وكالات تقييم المخاطر والأوساط المالية، تركز على الاتصال الدوري والمستمر.
- ويتم حاليا التواصل مع هذه الوكالات و إعلامها بصفة منتظمة ودورية بتطورات الوضع العام ومدى تقدم الإصلاحات بالإضافة إلى الإصلاحات الجديدة والإجابة على كل استفساراتها بخصوص الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي التونسي.
- هذا وبالنسبة لمراجعة التقييم السيادي لتونس لسنة 2019، من المتوقع أن تقوم كل من وكالتي "Fitch" و "Moody's" بزيارة الى تونس في ماي وجوان تباعا، ويستعد البنك المركزي لتنظيم هاتين الزيارتين مع جميع الهياكل المعنية وعقد اجتماعات لتدارس الأولويات التي من شأنها التأثير إيجابيا على الآفاق لتغييرها من سلبية إلى مستقرة في مرحلة أولى وتحسين التقييم السيادي في مرحلة ثانية.

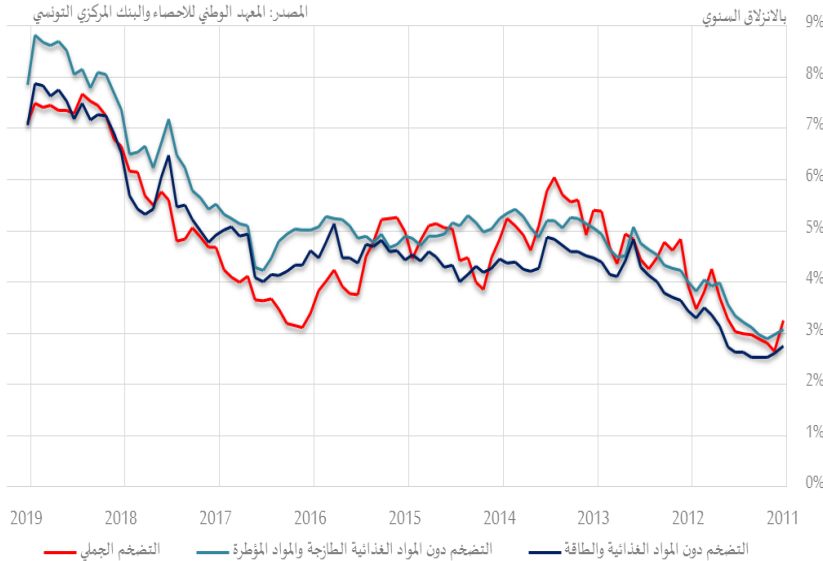
القطاع النقدي

تطور التضخم

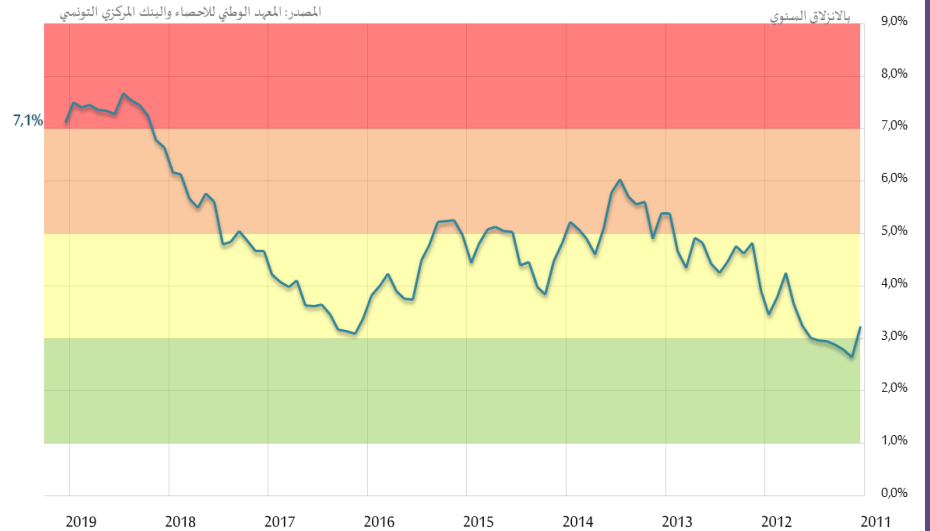
تجاوز معدل التضخم عتبة 7٪ ليبلغ 7,3٪ سنة 2018 قبل أن يتراجع إلى 7,1٪ بالانزلاق السنوي في بداية السنة الحالية. في نفس الوقت، وبالرغم من بعض الانفراج المسجل، تنبؤ أبرز مؤشرات التضخم الأساسي باستمرار الضغوط التضخمية خلال الفترة المقبلة.

تطور التضخم الجملي

تطور التضخم الجملي والمؤشرات الرئيسية للتضخم الأساسي



آخر البيانات: جانفي 2019

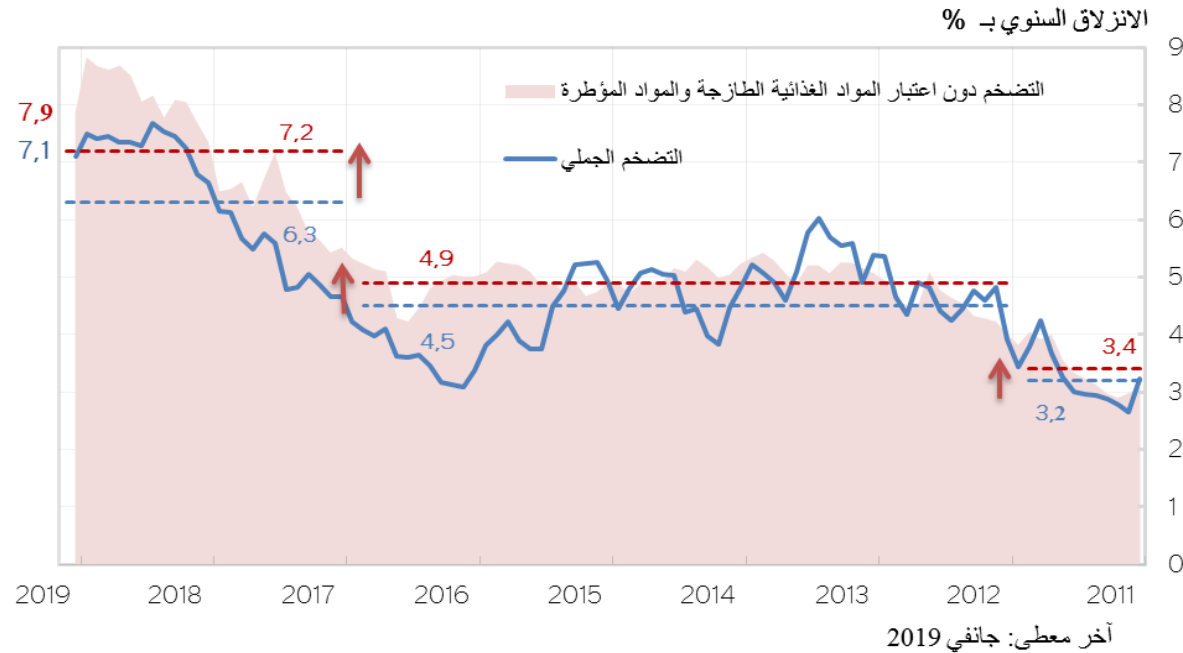


آخر البيانات: جانفي 2019

تطور التضخم

خطورة استمرار الضغوطات التضخمية: تأثير التضخم الأساسي بشدة خلال الفترة 2017-2018 مقارنة بالفترة المتراوحة بين 2012 و2016 بصدمات العرض الناتجة خاصة عن انزلاق الدينار والاجراءات المتخذة في إطار قانون المالية 2018.

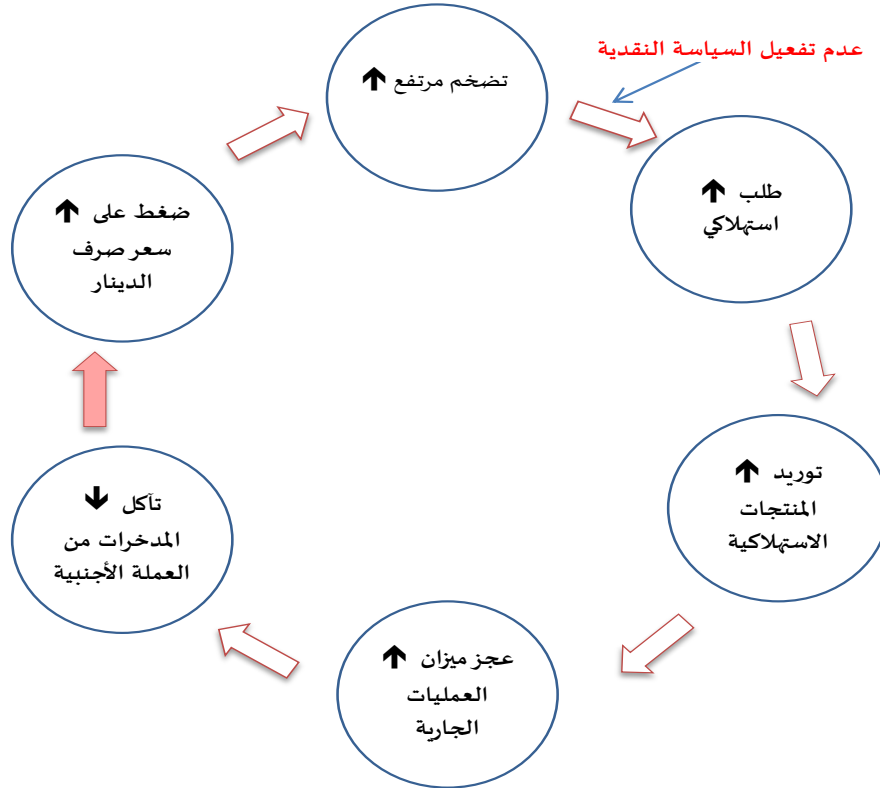
تطور التضخم الجملي والمؤشرات الرئيسية للتضخم الأساسي



آخر البيانات: جانفي 2019

لولا الإجراءات والتدابير التي اتخذها البنك المركزي، لكانت كلفة عدم تفعيل السياسة النقدية باهظة.

توضيح للأثر الناتج عن مستوى مرتفع للتضخم في صورة غياب اجراءات في مجال السياسة النقدية



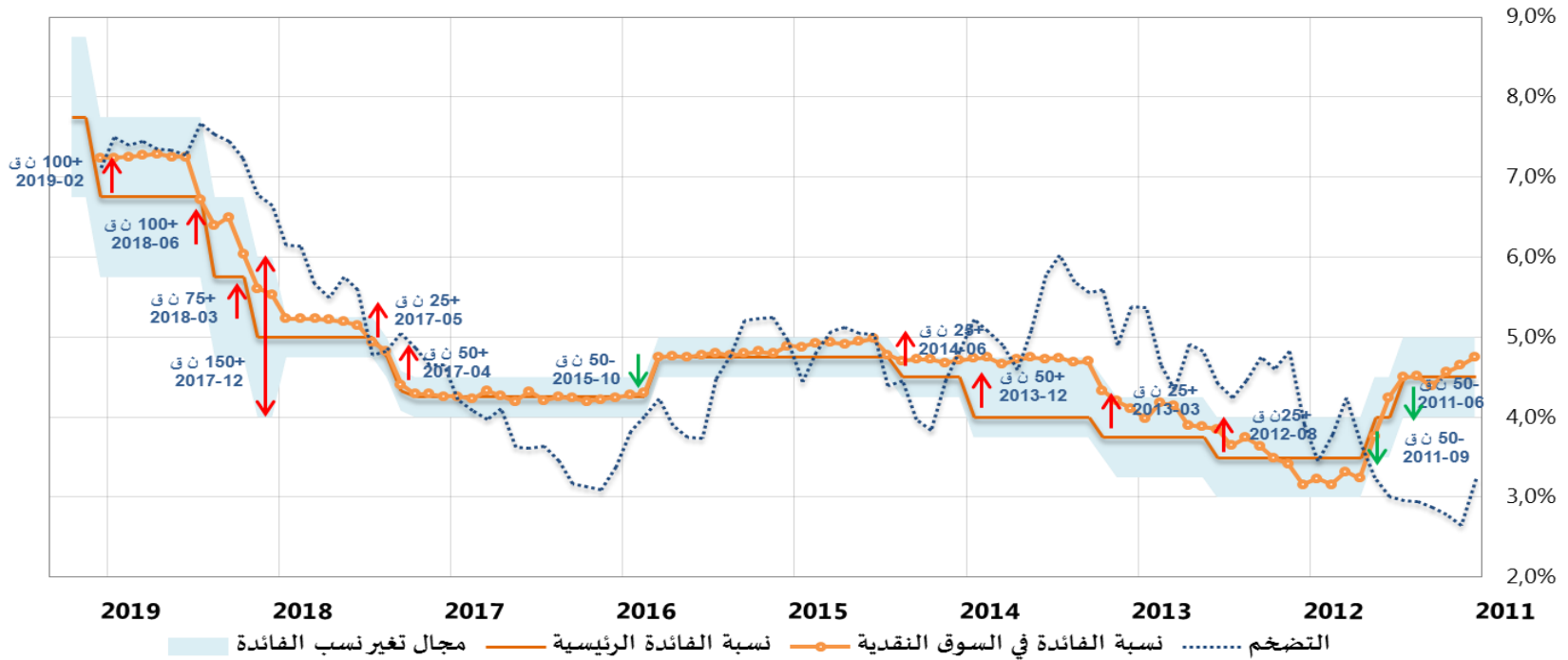
و بالفعل:

- لكانت نسبة التضخم مرتفعة جدا أو حتى برقمين.
- لكانت نسب الفائدة الحقيقية سالبة بفعل تزايد التضخم، وهذا من شأنه أن يخفض في الكلفة الحقيقية للقرض ويشجع على الاقتراض وبالتالي يزيد في الطلب على الاستهلاك مع تداعياته على التضخم.
- ان تزايد الطلب على الاستهلاك للمواد الموردة قد يؤدي إلى تفاقم العجز الجاري، ويساهم في تآكل الرصيد من العملة الأجنبية، وفي اضعاف مزيد من الضغوط على سعر صرف الدينار وكذلك على الحجم الجملي لإعادة التمويل وعلى التضخم.
- كما أن لتزايد الضغوط التضخمية تأثير على تأجير الودائع، حيث أنه ينعكس سلبا على الموارد البنكية ويؤدي حتما إلى تزايد اللجوء إلى التمويل من طرف البنك المركزي لتلبية الطلب مع تداعياته على الحجم الجملي لإعادة التمويل.

قيادة سياسة الفائدة مقارنة بالتضخم

منذ سنة 2011، اتبع البنك المركزي سياسة نقدية ذات طابع استباقي معتمدا في ذلك على سعر الفائدة كأداة مميزة في قيادة سياسته النقدية التي تهدف بالأساس إلى المحافظة على استقرار الأسعار.

قيادة السياسة النقدية



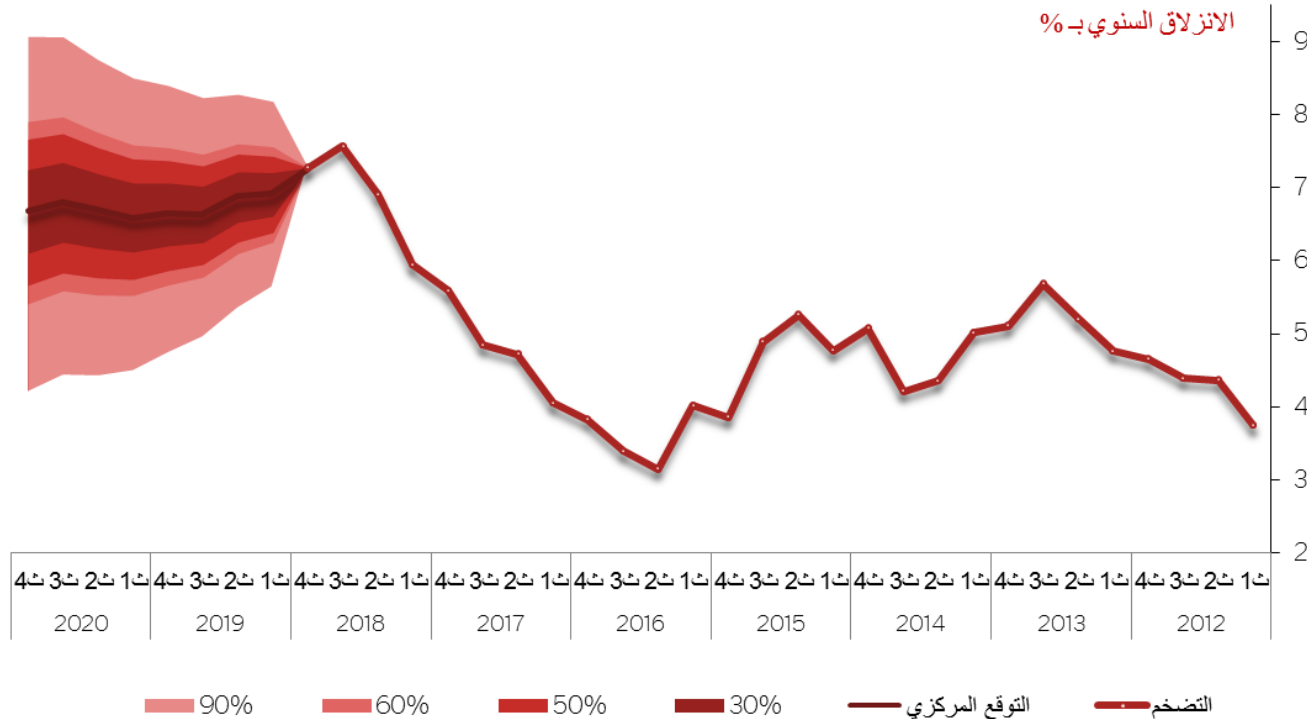
البنك المركزي التونسي



قيادة سياسة الفائدة

يتوقع البنك المركزي أن يعرف التضخم بعض الانفراج مقارنة بمستواه الحالي في 2019 و 2020، غير أن نسبه ستظل عالية. يبقى أنّ المخاطر المحيطة بالتضخم (خطر ارتفاع الأسعار في السوق المحلية وكذلك ارتفاع أسعار السلع والطاقة في الأسواق العالمية وزيادة الضغط على العجز الجاري وغيرها) من شأنها أن تزيد من تأجيل زيادة الأسعار عند الاستهلاك.

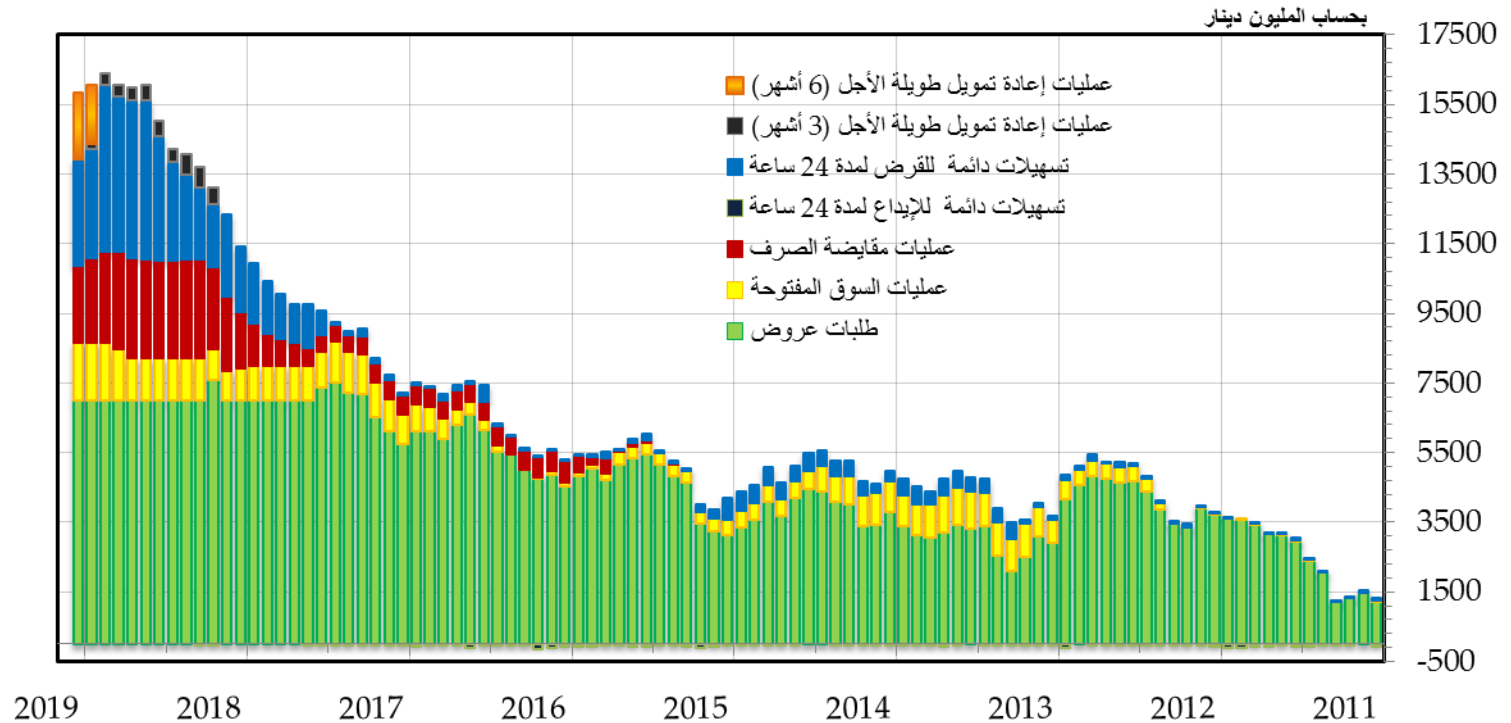
آفاق التضخم 2020-2019



تطور حاجيات السيولة

عرف عجز السيولة المصرفية تفاقما خلال سنة 2018 (تمويل حاجيات الدولة وارتفاع الحاجيات من العملة الأجنبية)، مما أدى إلى زيادة هامة في حجم تدخل البنك المركزي في السوق النقدية. ويهدف توجيه التمويل نحو الأنشطة الإنتاجية (الاستثمار)، أطلق البنك المركزي مؤخرا أداة جديدة لإعادة التمويل (طلبات عروض مدتها 6 أشهر).

تدخل البنك المركزي في السوق النقدية حسب العمليات (بملايين الدينارين)



آخر البيانات: جانفي 2019

هل من إجراءات قام بها البنك المركزي التونسي للحد من الاقتصاد الموازي وكذلك للحد من استخدام النقد في عمليات الدفع ؟

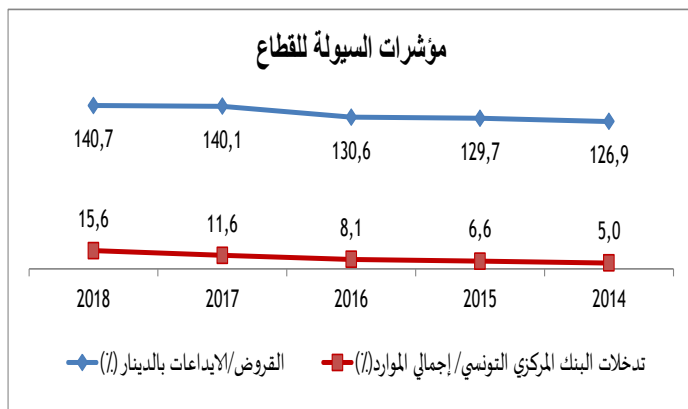
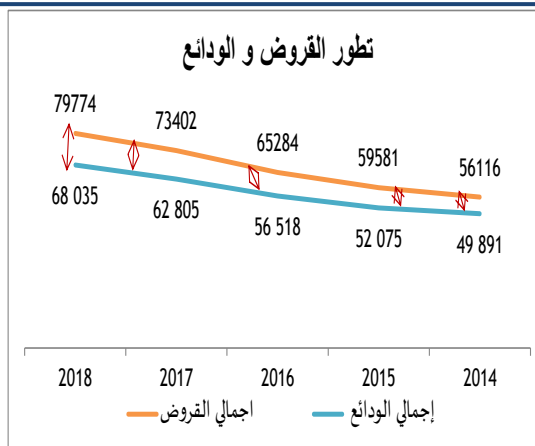
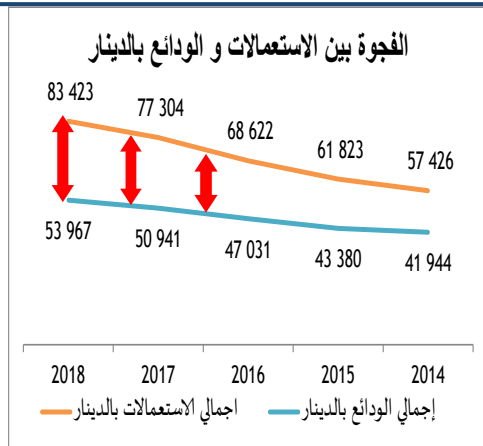
- أصدر البنك المركزي التونسي منشورا تحت عدد 7 لسنة 2018 بتاريخ 30 جويلية 2018 يتعلق بممارسة نشاط الصرف اليدوي من قبل الأشخاص الطبيعيين عن طريق فتح مكاتب صرف، هدفه الأساسي توجيه جزء من العملة الأجنبية المتداولة في السوق الموازية نحو القطاع البنكي.
- أصدر البنك المركزي التونسي منشورا تحت عدد 16 لسنة 2018 بتاريخ 31 ديسمبر 2018 يتعلق بالقواعد المنظمة لنشاط وسير مؤسسات الدفع، ويهدف المنشور بالأساس إلى تعزيز الشمول المالي، وإلى إكساب "السوق" أكثر قدرة على المنافسة وإلى المساهمة في الحد من تداول الأموال نقدا .
- يعمل البنك المركزي حاليا، بالتعاون مع جميع الأطراف المتدخلة في منظومة الدفع، على توفير متطلبات تطوير الدفع الإلكتروني (الدفع بواسطة الهاتف الجوال، والبطاقة، والانترنت) وذلك بالخصوص من خلال :
- ✓ تجاوز الصعوبات التي تحول دون تحقيق " قابلية التشغيل البيئي" (interopérabilité) في مجال الدفع الإلكتروني،
- ✓ دراسة إمكانية التخفيض في تسعيرة الخدمات المصرفية المتعلقة بالدفع الرقمي،
- ✓ التسريع في استكمال إعداد منشور للبنك المركزي يتعلق بوضع إطار قانوني ينظم مراقبة أنظمة ووسائل الدفع (surveillance des systèmes et moyens de paiement).

لماذا لم يقر البنك المركزي التونسي بإلغاء ورقة 50 د كمساهمة للحد من الاقتصاد الموازي؟

- إن تغيير الأوراق النقدية يطرح رهانات وصعوبات جدية على المستوى:
 - ✓ التقني (من 4 إلى 6 سنوات لطباعة الأوراق الجديدة بتكلفة تصل إلى 200 مليون دينار)،
 - ✓ القانوني (لا توجد الآن أحكام تجبر الأشخاص الراغبين في إبدال الأوراق النقدية على فتح حسابات لدى البنوك لتنزيل قيمة هذه الأوراق).
- علما وأن العديد من الدول (مثل الهند وفرنزويلا...) التي اتخذت مثل هذا الإجراء لم تتمكن من ضمان النتائج الإيجابية المرجوة.

نشاط القطاع البنكي

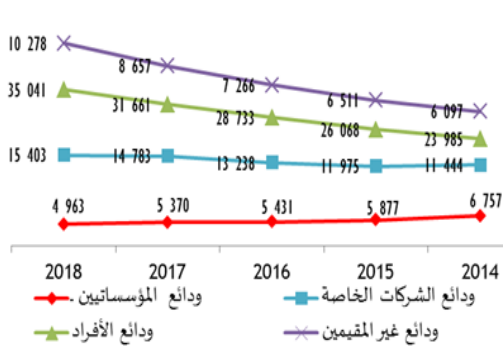
أهم مؤشرات تطور نشاط القطاع البنكي



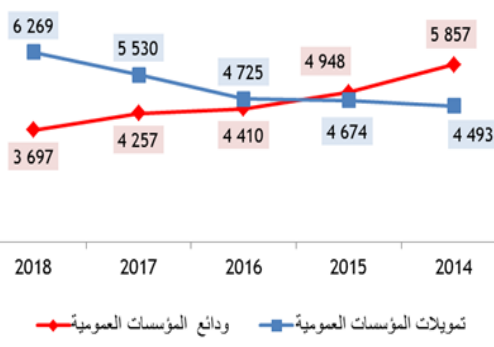
- تطور متسارع في اسناد القروض وكذلك الاكتتاب في رقاغ الخزينة حيث تطور قائم الاستعمالات بـ 9,8% خلال الفترة الممتدة من 2014 الى 2018
- اقترن هذا التسارع في التمويل بتسجيل تباطؤ ملحوظ في تطور الإيداعات (6,5%)
- أدى ذلك إلى اتساع الفجوة بين الاستعمالات (قروض و رقاغ خزينة) و الودائع خاصة بالدينار من 16 مليار دينار سنة 2014 الى قرابة 30 مليار دينار في موفى 2018
- تم تمويل هذه الفجوة أساسا من خلال الاعتماد على إعادة التمويل لدى البنك المركزي حيث ارتفع نسبة موارد البنك المركزي من اجمالي الموارد البنكية إلى حدود 15,6% في موفى سنة 2018 (مقابل 5% في 2014) أي 15,8 مليار دينار و هو مستوى يبعث على الانشغال.

أهم مؤشرات تطور نشاط القطاع البنكي

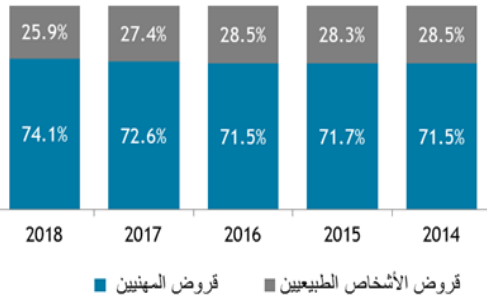
تطور الودائع حسب المودعين



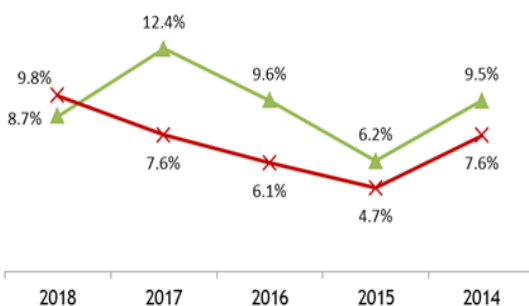
تطور وديائع و تمويلات المؤسسات العمومية (د)



توزيع القروض



تطور الناتج المحلي الاجمالي تطور اجمالي القروض



يعود تباطؤ نسق تعبئة الإيداعات أساسا الى انخفاض وديائع المؤسسات العمومية ومشاكل السيولة لدى الشركات الخاصة تدهور الوضعية المالية للعديد من المؤسسات العمومية أدى إلى تفاقم عجز سيولتها ليلبلغ 2,6 مليار دينار وهو ما يناهز 17% من تدخلات البنك المركزي على السوق النقدية في موفى 2018 اتسم نشاط التمويل بتطور نسق نموه بنسب عالية مقارنة بنسق نمو النشاط الاقتصادي بما يؤشر أن هذا التمويل لم يوجه بالأساس للقطاعات المنتجة بل لتمويل حاجيات استغلال المؤسسات والطلب خاصة على السلع الخارجية منها السلع الموردة.

مسار اصلاح القطاع البنكي وتدعيم مقومات صلابته المالية



1

- رسمة بأكثر من مليار دينار (بداية من 2015)
- إرساء و تنفيذ برامج هيكلة البنوك العمومية (2016)
- وضع مقاربة متكاملة لحل اشكالية القروض المصنفة

2

- تدعيم سلطة البنك المركزي فيما يتعلق بالرقابة المصرفية
- تكريس منظومة الحوكمة الرشيدة (2011)
- وضع منظومة لإنقاذ البنوك المتعثرة
- ارساء صندوق ضمان الودائع

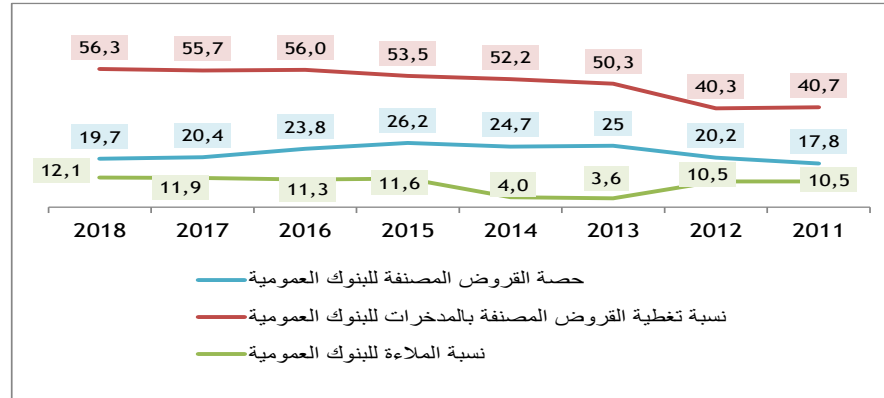
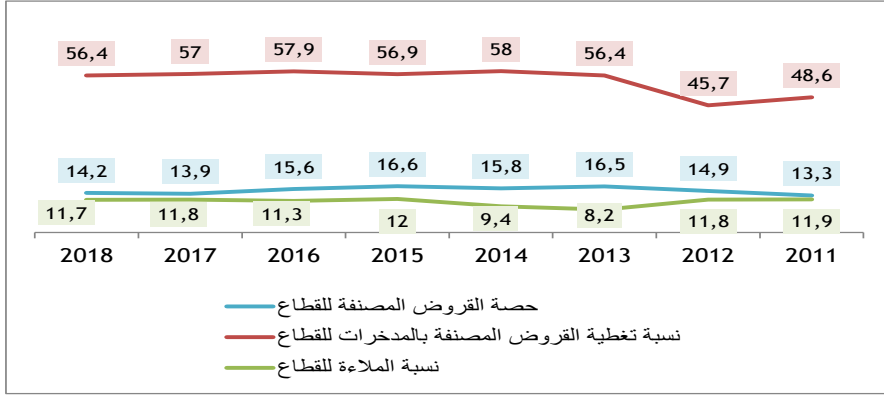
3

- تشديد متواصل لقواعد تكوين المدخرات (2012)
- تشديد المعايير المتعلقة بتوزيع المخاطر (2013) وبالأطراف ذات الصلة (2018)
- تشديد معايير الملاءة المالية طبقا للمعايير الدولية (ادخال متطلبات جديدة من الأموال الذاتية لتغطية المخاطر التشغيلية (2016) ومخاطر السوق (2018))

4

- إرساء منظومة مراقبة داخلية لإدارة مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- اعتماد البنك المركزي على منهج رقابي يتأسس على المخاطر Risk based supervision

مسار اصلاح القطاع البنكي وتدعيم مقومات صلابته المالية



- سجلت جل المؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي تحسنا ملموسا و لا سيما بالنسبة للبنوك العمومية بفضل المسار الإصلاحي الذي تم إرساءه

- بالرغم من هذا التحسن يظل القطاع المصرفي يتسم ببعض الإشكاليات الهيكلية التالية :
- تنامي مخاطر السيولة
- إشكالية القروض المصنفة

إجراءات البنك المركزي لإدارة مخاطر السيولة لدى بعض البنوك

إدراج معيار سيولة «القروض» نسبة للودائع»

الهدف :

حث البنوك على بذل جهود إضافية لتعبئة ودائع الحرفاء التي تتميز بأكثر استقرارا وأقل تكلفة بما يمكن البنوك من جهة من تركيز إدارة أكثر فعالية لمخاطر تحويل الأجل ودفعها لابتكار منتجات مالية جديدة قادرة على تعبئة موارد إضافية

اشكالية القروض المصنفة للبنوك العمومية

- إن إشكالية القروض المصنفة تعد إشكالية هيكلية ومتعدد الأبعاد : سوء حوكمة وإدارة المخاطر على مستوى البنوك وإشكالية تنافسية المؤسسات الاقتصادية وشفافيتها و نجاعة الإطار القانون والإجراءات القضائية للاستخلاص،
- قام البنك المركزي في إطار صلاحياته بتدعيم حوكمة البنوك وإدارة مخاطرها وألزم البنوك العمومية بوضع مقاربات واضحة ومدروسة لحل اشكالية القروض المصنفة التي تمثل عنصرا أساسيا في برامج اعادة هيكلتها.
- يرجع للدولة للاتخاذ الإجراءات المستوجبة لتحسين مناخ الأعمال وحوكمة المؤسسات العمومية وإضفاء مزيد من النجاعة على عمل الجهاز القضائي ووضع برنامج اقتصادي لدعم القطاعات التي تشكو صعوبات

مسار البنك المركزي التونسي في وضع قواعد لمكافحة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- ❖ انتهج البنك المركزي التونسي مسارا تصاعديا في تطوير منظومة إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك لمواكبة تطور المعايير الدولية والممارسات السليمة في هذا المجال.
- ❖ يهدف هذا التوجه إلى دعم الجهود الوطنية والدولية في مقاومة الجرائم المالية وإرساء أسس لأخلاقيات مالية *éthique financière* بما يحفظ سلامة النظام المالي وسمعته.

دور البنك المركزي التونسي في منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

1 يختص البنك المركزي التونسي في إصدار قواعد للبنوك والمؤسسات المالية تتعلق بالمراقبة الداخلية لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

2 يشرف البنك المركزي على الرقابة المكتبية والميدانية على البنوك والمؤسسات المالية للوقوف على مدى تنفيذ قواعده

3 يحتكم البنك المركزي التونسي على سلطة تأديبية بخصوص البنوك والمؤسسات المالية المخلة حيث يمكن أن تصل الخطية المالية المسلطة بشأنها إلى 15% من رأس المال الأدنى للبنك أو المؤسسة المالية المعنية

4 يتعاون البنك المركزي مع السلط الرقابية الوطنية والدولية في المجال الرقابي من ذلك مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

دور البنك المركزي التونسي في منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

1 شرع البنك المركزي التونسي منذ 2007 في وضع منظومة تدرجية لإدارة مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تم إدراج تعديلات جوهرية على هذه المنظومة في نوفمبر 2013 وسبتمبر 2017 وأخيرا في أكتوبر 2018 لتتلاءم مع توصيات مجموعة العمل المالي GAFI وتقرير التقييم المتبادل

2 يعتمد البنك المركزي على المستوى الرقابي على المنهج القائم على المخاطر Risk based supervision يمكن من تحديد وتيرة ودرجة خضوع البنوك والمؤسسات المالية للرقابة (رقابة عادية أو معززة) علما وأنه تم تكوين فريق تفقد مختص في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قام البنك المركزي بفتح إجراءات تأديبية بخصوص البنوك التي تمت معاينة إخلالها

دور البنك المركزي التونسي في منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تقييم فاعلية المنظومة الرقابية

تمثل المنظومة البنكية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

على مستوى الالتزام الفني إلى توصيات مجموعة العمل المالي وذلك حسب تقرير المتابعة المعززة الثالث لمجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENAFATF والصادر في ديسمبر 2018

على مستوى فاعلية المنظومة الرقابية: يمثل إعفاء البنك المركزي التونسي من أي إجراء ضمن خطة العمل التي أخضعت إليها تونس في نوفمبر 2017 شهادة بجدية الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي منذ 2013 علما أن مسارتطوير المنظومة الرقابية متواصل من خلال مزيد دعم القدرات الفنية واللوجستية للرقابة المصرفية

الدراسة الوطنية حول الاندماج المالي

الدراسة الوطنية حول الاندماج المالي
















❖ اطار الدراسة

- باعتبار أن العديد من الدراسات التي أجريت في السنوات الأخيرة لتقييم مستوى الاندماج المالي في تونس لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البلاد التونسية ، برزت الحاجة الى إجراء مسح وطني حول الاندماج المالي يأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصيات ووضع مؤشرات توافقية لقيسه خاصة بالنسبة للبالغين التونسيين والشركات الصغرى.

❖ منهجية الدراسة

- تناولت دراسة الاندماج المالي من ناحية الطلب والاستخدام الفعلي للخدمات ومن ناحية التطلعات الفعلية للأفراد والشركات الصغرى، بدلا من المؤشرات التي تعتمد فقط على البيانات الثانوية أو من ناحية العرض والمتوفرة لدى المؤسسات المالية.
- بالرجوع الى المعايير الدولية (مؤشرات مجموعة العشرين والبنك الدولي، المؤشرات المنبثقة عن أشغال فريق العمل لتطوير الشمول المالي بصندوق النقد العربي)، تمّ تحديد 22 مؤشراً تمكن من المقارنة دولياً وإقليمياً وتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البلاد التونسية، مع إضافة مؤشرين خاصين بالشركات الصغرى.
- شملت الدراسة عينتين منفصلتين : - عينة الأفراد متكونة من 6250 أسرة تونسية ،
- عينة المؤسسات متكونة من 1502 مؤسسة صغيرة.
- تم وضع المنهجية بالتعاون الوثيق مع المعهد الوطني للإحصاء، الذي قام أيضاً بصياغة العينتين وتوفير عناصر موقع الأسر والمشاريع الصغرى.
- أجري المسح خلال الفترة الممتدة من شهر مارس 2018 إلى شهر ماي من نفس السنة مما استوجب انتداب ما يقارب ستين محققاً ومشرفاً.

الدراسة الوطنية حول الاندماج المالي / أهم النتائج بالنسبة للأفراد

المعرفة المالية / الإدراك		النفوذ إلى الخدمات المالية		درجة استعمال الخدمات		استعمال الخدمات المالية	
متوسط		جيد		ضعيف جدا		ضعيف جدا	
38 %		37 %		86%		17%	
من التونسيين يعتبرون تكلفة الخدمات المالية في المتناول	من التونسيين يعتبرون ان الخدمات المالية تطابق احتياجاتهم	من التونسيين يعيشون أو يعملون على أقل من 30 دقيقة من مواقع المؤسسات المالية الرسمية	من التونسيين يستعملون شهريا وسائل الدفع عوضا عن النقد	9% من التونسيين يعتبرون حرقاء ناشطين : 3 معاملات على الأقل شهريا لدى مؤسسة مالية رسمية 2	من التونسيين يستعملون خدمات تحويل الأموال الرسمية خلال ال 12 الأشهر الماضية	2%	
47 %		27 %		76		16 %	
من التونسيين يعتبرون الخدمات المالية سريعة	من التونسيون يعتقدون أن لديهم معلومات كافية لحماية أنفسهم ولهم المقدرة في التنشكي في حالة التقاضي المتعلق بالخدمات المالية	76 نقطة وصول إلى الخدمات المالية لكل 100 000 كهل	من التونسيين هم حرقاء لمؤسسات مالية رسمية (بنوك ، مكاتب بريد ، مؤسسات تمويل صغير ، تأمين غير إلزامي)	61% من التونسيين استخدموا خدمات تحويل الأموال الرسمية خلال ال 12 الأشهر الماضية	45%		من التونسيين يستخدمون خدمات مالية عن طريق الهاتف المحمول
53 %		3.1 / 7		36		17 %	
من التونسيين لديهم ثقة بالمؤسسات المالية الرسمية	المعدل المتحصل عليه في اختبار المعرفة المالية	36 أجهزة الصرف الآلي لكل 100 000 كهل	من التونسيين استخدموا خدمات مالية عن طريق الهاتف المحمول	11%		11%	من التونسيين صرّحوا أنهم تمتّعوا بخدمات متعلقة بالتصرف المالي و الثقافة المالية

ملاحظات: (1) البالغون فوق 18 عاماً ؛ (2) المؤسسات المالية الرسمية (البنوك ، مكتب البريد ، مؤسسات التمويل الصغرى ، التأمين باستثناء التأمين الإجباري) ؛ (3) التمويل (القروض) من قبل مؤسسة مالية رسمية معتمدة (بنك أو مؤسسة تمويل أصغر) ؛ (4) أي نوع من أنواع التمويل (القروض) خرج البنك أو مؤسسة تمويل صغير ؛ (5) الحصول على 400 دينار تونسي عبر حل رسمي (الامتياز أو الاقتراض من بنك / مؤسسة تمويل صغير) ؛ (6) الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية (دعم التصرف المالي في الحياة اليومية أو الترتيب أو الشراثة مع مؤسسات تمويل أخرى)

الدراسة الوطنية حول الاندماج المالي / أهم النتائج بالنسبة للمؤسسات الصغرى

المعرفة المالية / الادراك

متوسط



37%



من المؤسسات الصغرى تعتبر أن الخدمات المالية تتوافق مع احتياجاتها و 51% لديها إمكانية الوصول إلى حلول تسمح لهم بتطوير أنشطتهم

32%

من المؤسسات الصغرى تعتبر أن تكلفة الخدمات المالية معقولة



49%

من المؤسسات الصغرى تعتبر الخدمات المالية سريعة

30%



من المؤسسات الصغرى ترى أن لديها ما يكفي من المعلومات لحماية أنفسهم ولهم المقدرة في التنسك في حالة التقاضي المتعلق بالخدمات المالية

52%



من أصحاب المؤسسات الصغرى لديهم ثقة في المؤسسات المالية الرسمية

4.1/7

المعدل المتحصل عليه في اختبار المعرفة المالية

لنفاذ إلى الخدمات

جيد



94%

من أصحاب المؤسسات الصغرى يعيشون أو يعملون على أقل من 30 دقيقة من مواقع المؤسسات المالية الرسمية



76 نقطة وصول إلى الخدمات المالية لكل 100 000 كهل

36 أجهزة الصراف الآلي لكل 100 000 كهل



درجة استعمال الخدمات

ضعيف جدا



25%

من المؤسسات الصغرى هي حرقاء نشطون (على الأقل 3 معاملات شهرية على حساب الحريف في المؤسسات الصغرى في مؤسسة مالية رسمية)

55%

من المؤسسات الصغرى هي حرقاء مؤسسة مالية رسمية (بنوك ، مكاتب بريد ، مؤسسات تمويل الصغرى ، تأمين غير إلزامي)

بالإضافة إلى ذلك ، يستخدم 24% من المديرين حسابهم الشخصي لمؤسساتهم الصغرى

استعمال الخدمات المالية

ضعيف جدا

34%



من المؤسسات الصغرى تستخدم شهريا وسيلة الدفع بنديلا للنقد

6%



من المؤسسات الصغرى ممن عليها (استثناء التأمين الإلزامي)

40%



33% من المؤسسات الصغرى لديها اقتراض طرف غير متوقع بقيمة 400 دولار وبطريقة رسمية
31% لم يكن لديها الضمان الكافي للحصول على تمويل رسمي
46% من المؤسسات الصغرى حصلت على ائتمان غير رسمي³ في العام الماضي

4% من المؤسسات الصغرى استخدمت خدمة مالية عن الطريق الهاتف المحمول



19% من المؤسسات تقيد أنها تمتعت بخدمات متقدمة بالتصرف المالي و الثقافة المالي



ملاحظات: (1) مؤسسة مالية رسمية (بنوك ، مكتب بريد ، مؤسسة تمويل أصغر ، تأمين غير إلزامي) ؛ (2) التمويل (الائتمان) مع مؤسسة رسمية مجتدة (بنك أو مؤسسة تمويل أصغر) ؛ (3) أي نوع من أنواع التمويل (الائتمان) خارج البنك أو مؤسسة تمويل أصغر ؛ (4) الحصول على 400 دينار تونسي عبر حل رسمي (التوفير أو الاقتراض من بنك / مؤسسة تمويل أصغر) ؛ (5) الخدمات التي تقدمها مؤسسات تمويل المؤسسات المالية (دعم الإدارة المالية في الحياة اليومية أو التدريب أو الشراكة مع مؤسسات التمويل العقاري الأخرى)

الدراسة الوطنية حول الاندماج المالي/ أهم النتائج

بالنسبة للأفراد

- ✓ 61% من التونسيين لديهم حساب لدى مؤسسة مالية بما في ذلك لدى مكتب البريد التونسي ومؤسسات التمويل الصغرى ومؤسسات التأمين، 61% من التونسيين هم حرفاء مؤسسة مالية إلا أن 9% فقط من التونسيين هم حرفاء ناشطون (يسجل حريف 3 معاملات على الأقل شهرياً على حسابه الخاص)
- ✓ 17% من التونسيين يستعملون شهرياً وسائل الدفع عوضاً عن النقد
- ✓ 16% من التونسيين تمكنوا من الحصول على قرض رسمي في سنة 2017 و 66% على قرض غير رسمي
- ✓ تحصل التونسيون على 3.1 / 7 في اختبار الإدراك المالي أو الثقافة المالية (OECD)

بالنسبة للمؤسسات الصغرى

- ✓ 55% من المؤسسات لديها حساب لدى مؤسسة مالية بما في ذلك لدى مكتب البريد التونسي ومؤسسات التمويل الصغرى ومؤسسات التأمين ، 61% من المؤسسات هم حرفاء مؤسسة مالية إلا أن 25% منها تسجل 3 معاملات على الأقل شهرياً على حسابها الخاص
- ✓ 34% من المؤسسات تستعمل شهرياً وسائل الدفع عوضاً عن النقد
- ✓ 33% من المؤسسات الصغرى لديها اقتراض الرسمي في سنة 2017 و 31% لم يكن لديها الضمان الكافي للحصول على تمويل رسمي
- ✓ تحصل أصحاب المؤسسات على 4.1 / 7 في اختبار الإدراك المالي أو الثقافة المالية (OECD)

المفاوضات مع صندوق النقد الدولي

التعهدات مع صندوق النقد الدولي

• لتونس التزامات مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج في شكل «تسهيل الصندوق الممدد» (Extended Fund Facility) منذ سنة 2016: اصلاحات هيكلية ومعايير كمية يتعين استيفائها لسحب قروض بشروط ميسرة (9 سحوبات بقيمة جمالية بـ2,9 مليار دولار).

• يأتي هذا البرنامج بعد برنامج سابق: «اتفاق الاستعداد الائتماني» (stand by) المبرم في سنة 2013 بمبلغ جملي بـ1,75 مليار دولار تم سحب 1,5 مليار دولار منها (6 سحوبات) وتعطل السحب الأخير بسبب اشكاليات بخصوص تنفيذ اصلاحات هيكلية.

• إلى جانب تغطية جزء من حاجيات التمويل الخارجية، فإن انجاح البرنامج مع صندوق النقد الدولي يمثل رافعة مهمة للمثابرة على ديناميكية الإصلاحات والحصول على دعم المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف، مع ارسال إشارة إيجابية إلى الأسواق المالية الدولية حول التزام تونس بمسار الإصلاحات الاقتصادية.

برنامج «تسهيل الصندوق الممدد» مع صندوق النقد الدولي

تقدمت السلطات التونسية بطلب رسمي للصندوق بتاريخ 28 أكتوبر 2015، لإطلاق المفاوضات بشأن برنامج في شكل "تسهيل الصندوق الممدد" (Extended Fund Facility) الذي يتمحور حول الإصلاحات الهيكلية المنصوص عليها في مخطط التنمية 2016-2020.

وتتمثل الخصائص الرئيسية للبرنامج مع الصندوق فيما يلي :

• الاستقرار الاقتصادي الكلي،

الأهداف

• إصلاح المؤسسات العمومية (الإدارة الجبائية، الوظيفة العمومية...) قصد تحسين جودة الخدمات وتعزيز الشفافية والتوزيع الأفضل لميزانية الدولة بما يمكن من تقليص التفاوتات الجهوية والاجتماعية،

• مواصلة إصلاح القطاع المالي،

• تحسين مناخ الأعمال وتطوير القطاع الخاص.

✓ 4 سنوات (2016-2020)

مدة البرنامج

✓ 10 سنوات لكل مبلغ يتم سحبه ومدة إعفاء قدرها 4 سنوات ونصف.

مدة التسديد

✓ وتيرة نصف سنوية- وتيرة ربع سنوية منذ مارس 2018.

مراجعات البرنامج

✓ المعايير الكمية /الإصلاحات الهيكلية

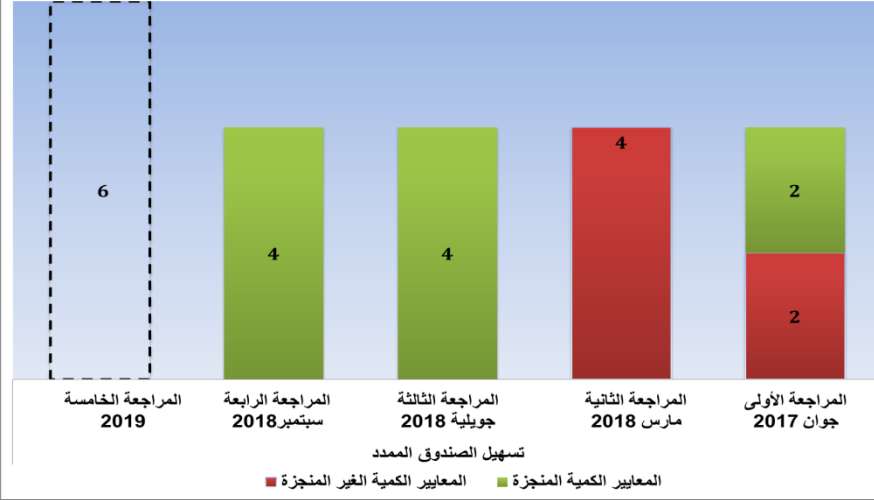
مؤشرات الأداء

✓ نسبة فائدة حقوق السحب الخاصة +100 نقطة أساسية (مع عبء إضافي قدره 200 نقطة أساسية يوظف على القائم الذي يتجاوز 187,5% من الحصة).

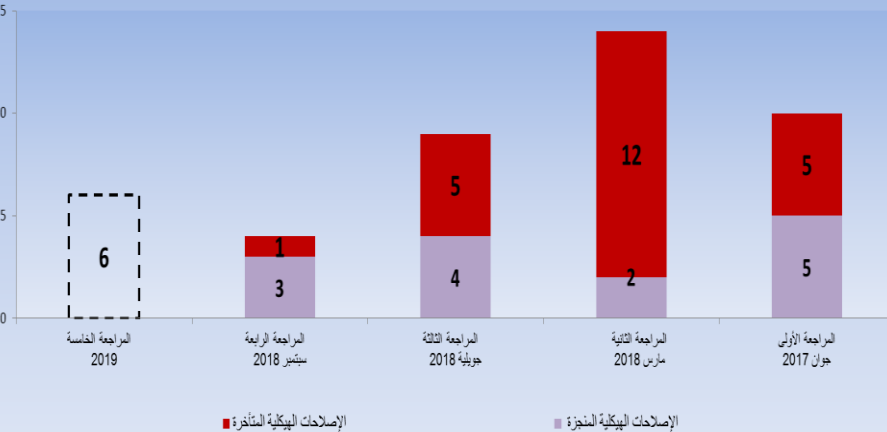
نسبة الفائدة

أهم المستجدات في إطار «تسهيل الصندوق الممدد» مع صندوق النقد الدولي

برنامج تسهيل الصندوق الممدد: الاستيفاء بالمعايير الكمية



برنامج تسهيل الصندوق الممدد: مدى تقدم الإصلاحات الهيكلية



التاريخ	المراجعة	المبلغ المسحوب (مليون وحدة سحب خاصة/مليون دولار)
20 ماي 2016		315 / 227 : <u>القسط الأول</u>
12 جوان 2017	الأولى	315 / 227 : <u>القسط الثاني</u>
23 مارس 2018	الثانية	245,7/ 176: <u>القسط الثالث</u>
6 جويلية 2018	الثالثة	245,7/ 176: <u>القسط الرابع</u>
28 سبتمبر 2018	الرابعة	245,7/176 : <u>القسط الخامس</u>

شهدت المراجعتان الأولى والثانية عدة صعوبات وذلك بسبب ضعف أداء البرنامج من حيث عدم الاستيفاء بالمعايير الكمية في ديسمبر 2017 وضعف في انجاز الإصلاحات الهيكلية عند إجراء المراجعة (14/2). مما قد يشكل مخاطر جدية لتوقف البرنامج في صورة تعطل المراجعات القادمة.

من أجل إتمام المراجعتين الثالثة والرابعة في مواعيدها المحددة، قامت السلطات التونسية المعنية باتخاذ حزمة من الإجراءات مكنت من احترام جميع المعايير الكمية (4/4) وتسجيل تقدم ملحوظ على مستوى التسريع في تنفيذ برنامج الإصلاحات وسحب أكبر قسط ممكن من مبلغ القرض.

إثر إتمام المراجعة الرابعة، قامت بعثة من صندوق النقد الدولي بزيارتي عمل إلى تونس خلال أكتوبر 2018 و جانفي 2019 وذلك لمتابعة مدى تقدم تنفيذ برنامج الإصلاحات و الإعداد للمراجعة الخامسة.

تتفيذ خطة عمل مجموعة العمل المالي

تذكير بنقاط خطة عمل الفاتف

- اعتماد المنهج القائم على المخاطر من قبل السلطات الرقابية على قطاع سوق الاوراق المالية وقطاع التأمينات
- ادماج المهن غير المالية في منظومة المكافحة من خلال مزيد رفع الوعي وإصدار نصوص ترتيبية من الجهات الرقابية وإجراء المهمات الرقابية
- تعصير منظومة السجل التجاري بما يضمن شفافية الذوات المعنوية وإمكانية تحديد المستفيد الحقيقي
- تعزيز الموارد اللوجيستية والبشرية للجنة التونسية للتحاليل المالية
- إرساء منظومة متكاملة وفعالة لتجميد أموال الإرهابيين طبق قرارات مجلس الأمن وتسهيل رقابة فعالة على الجمعيات
- إرساء منظومة متكاملة وفعالة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة تمويل انتشار التسليح

آخر التطورات

اجتماع دبي في 16 جانفي 2019 مع المجموعة المشتركة لإفريقيا والشرق الأوسط التابعة لمجموعة العمل المالي المكلفة بمتابعة تنفيذ تونس لخطة العمل، تم خلاله تقديم آخر الانجازات:

- مصادقة مجلس نواب الشعب في 10 جانفي 2019 على القانون الاساسي عدد 28-2018 المنقح والمتمم للقانون الاساسي عدد 26 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، حيث تم تنقيح الفصل 68 المتعلق بصلاحيات اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب لتشمل أيضا تنفيذ ومتابعة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة تمويل انتشار التسليح
- مصادقة مجلس الوزراء بتاريخ 9 جانفي 2019 على مشروع ثلاث أوامر حكومية تطبيقية للقانون المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات
- بداية النشاط الفعلي للمركز الوطني للمؤسسات في 6 فيفري 2019
- تحيين القائمة الوطنية المتعلقة بتجميد أموال الإرهابيين في 24 ديسمبر 2018
- معالجة اللجنة التونسية للتحاليل المالية لما يقارب 600 تصريح بالشبهة بعنوان 2018.

تم الاتفاق على أن تمدّ تونس أعضاء المجموعة بنسخة من النصوص المذكورة قبل موعد الاجتماع العام لمجموعة العمل (17-22 فيفري 2019)، وهذا ما تمّ فعلا في 4 فيفري 2019 على إثر صدور القانون الاساسي عدد 9 لسنة 2019 المتمم والمنقح للقانون الاساسي عدد 26 لسنة 2015 والأمر الحكومي عدد 72 لسنة 2019 والأوامر التطبيقية للقانون عدد 29 لسنة 2018.

آخر التطورات

- الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي (17- 22 فيفري 2019): خلص إلى أنّ تونس حققت خطوات نحو تحسين منظومتها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باتخاذ عديد الإجراءات التصحيحية على غرار:
 - القانون الاساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 المنقح والمتمم للقانون الاساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7/8/2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال
 - الأمر الحكومي عدد 72 لسنة 2019 المؤرخ في 1 فيفري 2019 المتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بتجميد أموال الإرهابيين و مكافحة تمويل انتشار التسلح
 - الأوامر التطبيقية للقانون عدد 52 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات.
- نظرا لأنّ هذه النصوص الجوهرية صدرت بعد اجتماع 16 جانفي 2019 وقبل تاريخ الاجتماع العام للGAFI بفترة وجيزة، لم يتسن لخبراء مجموعة العمل المالي التدقيق بشكل كاف وكامل في امثال تلك النصوص للمعايير الدولية والتأكد من بدء الجهات التونسية المعنية في التطبيق الفعال لتلك النصوص، بالإضافة إلى ضرورة أن تقدّم السلطات التونسية ما يفيد تطبيق كل من المحامين وعدول الإشهاد والخبراء المحاسبين إلى الالتزامات المحمولة عليهم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المرحلة القادمة حسب الإجراءات الجاري بها العمل في مجموعة العمل المالي

قرر الاجتماع العام للفايف أنه على تونس أن تقدّم تقريرها الخامس بخصوص تنفيذ خطة العمل في أجل اقصاه شهر أفريل 2019 متضمّنا المؤشرات والبيانات التي تؤكّد:

- استكمال تطبيق كل من المحامين وعدول الإتهاد والخبراء المحاسبين للالتزامات المحمولة عليهم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- دخول منظومة السجل الوطني للمؤسسات حيز النفاذ وتوفير معلومات دقيقة ومحيّنة حول المستفيد الحقيقي و وضع هذه المعلومات على ذمة جهات إنفاذ القانون
- تطبيق منظومة العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل الإرهاب موضوع الأمر الحكومي عدد 72 لسنة 2019 المؤرخ في 1 فيفري 2019 بشكل فعّال خاصة من قبل الأعمال والمهن غير المالية؛ ومزيد متابعة الجمعيات ذات المخاطر
- تطبيق المؤسسات المالية والأعمال غير المالية المحددة لمنظومة العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل انتشار التسلح موضوع الأمر الحكومي عدد 72 لسنة 2019 المؤرخ في 1 فيفري 2019

البرامج المستقبلية للبنك المركزي

الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي التونسي 2019-2021

لأول مرة منذ إحداثه قام البنك المركزي بوضع خطة استراتيجية ثلاثية 2019-2021 تحدد رؤية موحدة للبنك وتمحور حول جملة من الأهداف الاستراتيجية، وسيشرع البنك في تنفيذ هذه الخطة بعد أن وافق مجلس الإدارة عليها خلال اجتماعه الأخير (16-19 فيفري 2019):

- الرؤية: أن يكون بنكا مركزيا موحدا و حديثا و استباقيا وفعالاً في طليعة التحولات الاقتصادية والمالية.
- الأهداف الرئيسية للخطة الاستراتيجية

المحور الأول: تطوير قدرات البنك المركزي للاضطلاع بمهامه على اكمل وجه ✓

- وضع إطار حوكمة واضح وشفاف وذي مصداقية لإدارة السياسة النقدية
- وضع آلية تنظيمية وتشغيلية على مستوى الاقتصاد الكلي للوقاية من المخاطر
- تطوير منظومة المدفوعات لتقليص استخدام النقد في الاقتصاد
- العمل على الرفع التدريجي لقيود الصرف
- تحسين تجميع المعلومات واستخدام البيانات
- التسريع في اعتماد المعايير الدولية المعمول بها

✓ المحور الثاني: تحديث وتحسين التصرف في ادارة الموارد البشرية وقدرات البنك المركزي

- وضع منظومة متكاملة للتصرف في المخاطر والمراقبة
- جعل الرقمنة رافعة لتحديث البنك وتدعيم سلامته المعلوماتية
- تدعيم ثقة الفاعلين الاقتصاديين والشركاء الداخليين والخارجيين في قرارات البنك المركزي
- اعتماد مقاربة ادارة تشاركية
- تصور وتطبيق استراتيجية تطوير واثمين رأس المال البشري
- اعادة تنظيم البنك حول هياكل واضحة وفعالة وعمليات كفؤة وتحسين توزيع الموارد البشرية

مواكبة البنك المركزي التونسي لتطورات التقنيات المالية الحديثة

- شهدت السنوات الأخيرة نمواً متسارعاً لاستخدامات التقنيات المالية الحديثة، مما أدى إلى إعادة صياغة الصناعة المصرفية والمالية. يعود ذلك إلى ما توفره هذه التقنيات من فرص واعدة وتأثير إيجابي على كفاءة الخدمات المالية، وقدرة على خلق قيمة مضافة أكثر كتعزيز مستوى الشمول المالي، وتقليل كلفة المعاملات المالية والمصرفية، وسهولة وسرعة إجراءات عمليات الدفع إلكترونياً، وتنويع النشاط الاقتصادي، وتسهيل عمليات التجارة الخارجية والتحويلات العابرة للحدود.
- إلا أنه في المقابل، ازدادت المخاطر التي تهدد سلامة القطاع المالي والمصرفي، مما لفت انتباه المؤسسات المالية والسلطات الإشرافية في مختلف أنحاء العالم، وجعلها تقوم بتبني خطط عمل وبرامج لمزيد استغلال الفرص التي تتيحها التقنيات المالية الحديثة من جهة ومواجهة تلك المخاطر من جهة أخرى.
- تفاعلاً مع هذه التطورات، وفي إطار تمشي استباقي، يقوم البنك المركزي التونسي بمتابعة التطورات في صناعة التقنيات المالية الحديثة وتحليل تداعياتها من أجل الاستفادة من الفرص الكبيرة التي تتيحها في تحسين الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، ومن أجل تجاوز التحديات المطروحة التي تهدد الاستقرار المالي، وقد قام بإحداث لجنة قارة للغرض.

مواكبة البنك المركزي التونسي لتطورات التقنيات المالية الحديثة

تتمحور الاجراءات التي تم اتخاذها بالخصوص حول:

- تعزيز الأطر التشريعية بهدف إزالة الحواجز التي تعوق تطور استخدامات التقنيات المالية الحديثة: اصدار منشور تحت عدد 16 لسنة 2018 بتاريخ 31 ديسمبر 2018 يتعلق بالقواعد المنظمة لنشاط وسير مؤسسات الدفع، اصدار منشور عدد 01 لسنة 2019 بتاريخ 30 جانفي 2019 يتعلق بحسابات المؤسسة الناشئة بالعملة.
- دعم ومساندة كافة المؤسسات الناشئة الناشطة في هذا المجال ضمن مشروع **البيئة الرقابية التجريبية (SANDBOX)** التي ستمكن المؤسسات الناشئة وشركات التكنولوجيا المالية من اختبار وتجربة مشاريعها لتحسين خدمات القطاع المالي، وستمكن البنك المركزي من تطوير طرق عمله واضفاء المزيد من النجاعة وذلك بإحداث **مختبر تجريبي (BCT-LAB)**.
- تمكين الشركات الناشئة (Start-up) من مزيد الإشعاع والانتشار على الصعيد الإقليمي والعالمي وذلك من خلال تدعيم وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال (UMA-FMA..) وتهيئة المناخ لاستقطاب شركات التكنولوجيا المالية من مختلف أنحاء العالم لزيادة أعمالها في تونس وتعزيز مكانة الدولة التونسية كمركز للتكنولوجيا والخدمات المالية في شمال إفريقيا.

تفعيل مجلس محافظي المصارف المركزية لبلدان اتحاد المغرب العربي

- استجابة لمبادرة البنك المركزي التونسي بهدف تفعيل نشاط المجلس بعد انقطاع دام عشر سنوات، احتضنت تونس يوم 17 نوفمبر 2018، الدورة الثامنة لمجلس محافظي المصارف المركزية لبلدان اتحاد المغرب العربي.
 - ترحيبا منه بهذه المبادرة، كخطوة ريادية تدفع بالتنسيق بين البنوك المركزية من أجل تحقيق التقدم نحو التكامل الاقتصادي كضرورة للتقليص من كلفة «اللامغرب»، اتفق مجلس المحافظين على انشاء كتابة قارة لهذا المجلس يشرف عليها البنك المركزي التونسي وذلك إيمانا منه بالدور الذي تضطلع به هذه المؤسسة لضمان استمرارية اشغال المجلس والمتابعة والتوثيق.
 - وفي هذا السياق، تم الاتفاق على وضع خطة عمل تتبلور في أربعة محاور:
 - ✓ **المحور الأول** يتعلّق بمواكبة البنوك المركزية المغربية للتقنيات المالية الحديثة بما يعود بالفائدة للقطاع المالي في المنطقة المغربية،
 - ✓ **المحور الثاني** يتمثل في الشمول المالي كأحد روافد التمويل السليم للاقتصاد في الفضاء المغربي،
 - ✓ **المحور الثالث** يعنى بالمالية التشاركية من أجل تطوير القطاع في البلدان المغربية،
 - ✓ **المحور الرابع** يتعلق بمقاومة الإرهاب ومنع غسيل الأموال كضرورة لإيجاد الحلول المناسبة للدفاع عن الدول المغربية ضد المخاطر والتهديدات على غرار القوائم السوداء.
- هذا ويهدف التسريع في تفعيل قرارات مجلس محافظي المصارف المركزية لبلدان اتحاد المغرب العربي، تم احداث أربعة لجان فنية تتكون من خبراء ممثلي البنوك المركزية الخمس تعنى بالعمل على المحاور المذكورة إضافة إلى بعث لجنة للمتابعة .

سيحتضن البنك المركزي التونسي الاجتماعات الأولى للجان التي تعنى بالتقنيات المالية الحديثة و الشمول المالي والمتابعة وذلك يومي 5 و 6 مارس القادمين .

شكرا على حسن انتباهكم